منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2020

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2020

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "**أوابك**" الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الأول من عام 2020.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لسوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتطرق **الجزء الثالث** للتطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسيل في آسيا، والكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل ومصادرها. فيما خصص **الجزء الرابع** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. وخصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويستعرض **الجزء السابع والأخير** من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
المؤشرات الرئيسية	**10**
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**16**
1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية	19
2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة	33
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**38**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	38
1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة	38
2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية	45
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2020	49
1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	49
1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية	49
2.1.2 الطلب العالمي على النفط	59
3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	67
2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	73
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	75
1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	75
2.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	83
3.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	84
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	85

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية	88
1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	88
2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	89
3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في أسيا	90
رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	94
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	100
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	105
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	107

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التقديرات والتوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020	19
الشكل 2:	التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019 – 2020	20
الشكل 3:	التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2019 – 2020	33
الشكل4:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014 – 2020	41
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2019 – 2020	43
الشكل 6:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2019 – 2020	44
الشكل 7:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2019 – 2020	47
الشكل 8:	نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر فبراير 2020	48
الشكل 9:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2019 – 2020	50
الشكل 10:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2019 – 2020	52
الشكل 11:	التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2019 – 2020	55
الشكل 12:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2019 – 2020	57
الشكل 13:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 – 2020	58
الشكل 14:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2019 – 2020	60

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 15:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2019 – 2020	63
الشكل 16:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، 2019 – 2020	67
الشكل 17:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	70
الشكل 18:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2019 – 2020	73
الشكل 19 :	مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2019 – 2020	78
الشكل 20:	مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2019 – 2020	78
الشكل 21:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2019-2020	81
الشكل 22:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2019 – 2020	81
الشكل 23:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2019 – 2020	88
الشكل 24:	متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2019 – 2020	90
الشكل 25:	التغير في الإنباعاثات المرتبطة بالطاقة	105
الشكل 26:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2020	108
الشكل 27:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2020	110

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2019 – 2020	18
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2019 – 2020	40
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2019 – 2020	46
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	50
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2019 – 2020	57
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2019 – 2020	60
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية، (2019 – 2020)	62
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)، 2019 - 2020	66
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	72
الجدول 10:	مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2019 – 2020	77
الجدول 11:	وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2019 – 2020	80
الجدول 12:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند	82
الجدول 13:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند	82
الجدول 14:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2019 – 2020	86
الجدول 15:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	87
الجدول 16:	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	89

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول 17:	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	93
الجدول 18:	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2019	98
الجدول 19:	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	98
الجدول 20:	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	99
الجدول 21:	تخفيضات الإنتاج الإضافية وفقاً للإتفاق بين دول (أوبك +) في شهر ديسمبر 2019	101
الجدول 22:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2019 – 2020	107
الجدول 23:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2019 – 2020	109

المؤشرات الرئيسية

1. الأداء الاقتصادي

☜ ***شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2020، صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم يواجه مثيلاً لها على مدار عقود***، فهي مزيج من صدمتي العرض والطلب، وذلك على خلفية إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid – 19). مما دفع الحكومات حول العالم إلى فرض قيود على السفر وإتخاذ تدابير عزل لمنع إنتشار تلك الجائحة، وهبط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وشهدت الأسواق المالية اضطراباً شديداً، وتحولت وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وشهد الطلب الخارجي إنخفاضاً حاداً، وتراجعت التجارة العالمية، وانهارت أسعار السلع الأولية، وبشكل عام دخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود وسط جمود في كافة الأنشطة. وعلى وقع تلك المعطيات، بدأت البنوك المركزية الكبرى، في إتخاذ إجراءات هامة لدعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية تهدف إلى التخفيف من حجم الصدمة. يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لكلاً من تراجُع حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عقب توقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بينهما، وإعلان بريطانيا عن خروجها بشكل رسمي من الأتحاد الأوروبي.

هذا ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 بأسوأ ركود تعرض له منذ "الكساد الكبير"، متجاوزا في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ 10 أعوام. وأن يتسبب "الإغلاق العام الكبير"، في انكماش النمو الاقتصادي العالمي بشدة. ومن المتوقع حدوث تعافي جزئي في عام 2021، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي.

2. أسواق النفط الخام

1.2. الأسعار

☜ **إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك** خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2017 وهو 51.5 دولار/برميل ، كما **إنخفض متوسط سعر خام برنت** ليصل إلى 50.2 دولار/برميل، وإنخفض **متوسط سعر خام غرب تكساس** ليصل إلى 46 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على **مستويات الأسعار الفورية**

لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت **إنخفاضاً** بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على **متوسط أسعار المنتجات النفطية** المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى **إنخفاضاً** في إتجاهاتها بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

☜ **إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية** (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الأول من عام 2020، بنحو 700 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.7 مليون برميل/ يوم.

وعلى مستوى المجموعات، إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 33.2 مليون برميل/يوم. بينما ارتفع **إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك** خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 20 ألف برميل/يوم فقط، أي بنسبة 0.03% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 66.5 مليون برميل/ يوم.

☜ **إنخفض معدل نمو إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري** خلال الربع الأول من عام 2020 ليبلغ 8.915 مليون برميل/يوم، أي بإنخفاض بلغ نسبته 1.9% مقارنة بالربع السابق، وهو الإنخفاض الأول منذ الربع الثالث من عام 2016. **كما إنخفض متوسط عدد الحفارات العاملة** في مناطق إنتاج النفط الصخري للربع الخامس على التوالي بنحو 23 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 712 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. **وتراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة** في الولايات المتحدة بنحو 257 بئر مقارنة بالربع السابق، وهو التراجع الفصلي الخامس لها على التوالي منذ الربع الأخير من عام 2018، ليبلغ عددها 3020 بئر.

3.2. الطلب على النفط

☜ **إنخفض الطلب العالمي على النفط** بشكل حاد بلغ 8.4 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى نحو 92.4 مليون برميل/ يوم، أي بإنخفاض بلغ نسبته 8.3% مقارنة بالربع السابق.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، إنخفض طلب الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 3 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 45.3 مليون برميل/يوم. كما **إنخفض طلب الدول النامية والدول المتحولة** بحوالي 5.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 47.1 مليون برميل/ يوم.

4.2. المخزونات النفطية

☜ **ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بنحو 517 مليون برميل، أي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 9.390 مليار برميل. كما **إنخفض المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.818 مليار برميل.

5.2. حركة التجارة النفطية

☜ **ارتفع صافي الصادرات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية** خلال الربع الأول من عام 2020 إلى نحو 592 ألف ب/ي، كما **ارتفع صافي الواردات النفطية للهند** بنسبة 9.9% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.5 مليون ب/ي. بينما **إنخفض صافي الواردات النفطية للصين** بنسبة 7.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.8 مليون ب/ي،

6.2. أداء مصافي التكرير

☜ **إنخفض متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية** خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 3.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.2%. وإنخفضت **كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية** بشكل حاد بلغ نحو 5 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 77.1 مليون برميل/ يوم.

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.3. الأسعار

☜ **إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي** خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 0.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.91 دولار لكل مليون و ح ب.

☜ **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان** خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 0.1 دولار/مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.5 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، وإنخفض **متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين** بمقدار 0.6 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.1 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب. كما **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية** بمقدار 0.1 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.8 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب، و**إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان** بمقدار 0.1 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.2 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الإنتاج

☜ **إنخفض متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري** خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 4.5 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 218.9 مليار متر مكعب، ويُعد هذا الإنخفاض هو الأول منذ الربع الرابع من عام 2016.

3.3. الصادرات

☜ **بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق أسيا** حوالي 10 مليون طن لتساهم بما نسبته 21.7% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 25.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4. أسواق الطاقات المتجددة

☜ **تأثر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً** خلال الربع الأول من عام 2020 بإنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) إلى جانب بعض التحديات المتعلقة بالتمويل. حيث أدى إغلاق الاقتصاد في الصين التي تُعد المصدر الرئيسي لجميع منتجات صناعة الطاقة المتجددة، بسبب هذه الجائحة، إلى حدوث اختناقات في سلاسل التوريد للعديد من هذه المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة. كما أدى تراجُع النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تراجع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة، نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما قد ينعكس سلبياً على حجم الاستثمارات الموجهة نحو مصادر الطاقة المتجددة. في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقرير لها صادر في شهر مايو 2020، إلى توقع تراجع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال عام 2020، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2000، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

☜ **إنخفضت كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء** المقدرة خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 710 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 17.6 مليون ب/ي. **كما إنخفضت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء** المقدرة خلال الربع الاول من عام 2020 بنحو 24.1 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.8 مليار دولار.

☜ **ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء** خلال الربع الأول من عام 2020، حيث تراجعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ، عقب التحسن الذي شهدته في نهاية عام 2019. ويعزى ذلك في الأساس إلى التراجع الكبير في أداء الاقتصاد العالمي وما صاحبه من تراجُع حاد في مستويات الطلب على النفط، بسبب تدابير العزل والقيود العالمية المفروضة على السفر، على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وهو ما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية، ومن ثم إنخفاض الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي في الدول الأعضاء،

وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. هذا وقد ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي. في حين يتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء من السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي تبنتها في الآونة الأخيرة لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)،غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى القريب.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2020، صدمة كبيرة وفريدة من نوعها لم يواجه مثيلاً لها على مدار عقود، فهي مزيج من صدمتي العرض والطلب، وذلك على خلفية إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid – 19). وفي هذا السياق، فرضت الحكومات حول العالم قيوداً على السفر واتخذت تدابير عزل لمنع إنتشار تلك الجائحة، وهبط نشاط الصناعات التحويلية العالمية، وشهدت الأسواق المالية اضطراباً شديداً، وتحولت وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وشهد الطلب الخارجي إنخفاضاً حاداً، وتراجعت التجارة العالمية، وانهارت أسعار السلع الأولية، وبشكل عام دخل الاقتصاد العالمي في حالة من الركود وسط جمود في كافة الأنشطة. وعلى وقع تلك المعطيات، بدأت البنوك المركزية الكبرى، ولاسيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، في إتخاذ إجراءات هامة لدعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] تهدف إلى التخفيف من حجم الصدمة، ومن بينها خفض أسعار الفائدة، وإعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للشركات التي تمر بضائقة، مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان.

يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لكلاً من تراجُع حدة التوترات حول التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين عقب توقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بينهما، وإعلان بريطانيا عن خروجها بشكل رسمي من الأتحاد الأوروبي.

ومن جانب أخر، بدء أعتباراً من أول شهر يناير 2020 تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها، وذلك حتى نهاية شهر مارس 2020. مما كان له إنعكاس إيجابي محدود على أسواق النفط العالمية المتضررة من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ومن تصاعُد حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط خلال الربع الأول من عام 2020.

في الوقت ذاته، وبرغم صعوبة التنبوء المستقبلي بأداء الاقتصاد العالمي، إلا أن غالبية التوقعات تشير إلى استمرار تأثره بالعديد من التحديات وعلى رأسها جائحة فيروس كورونا المستجد

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

(Covid-19) والضغوط المصاحبة لها في جميع الأسواق. إلى جانب القضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، والتوترات الجيوسياسية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي قد تؤدي إلى تُعطل إمدادات النفط العالمية، وتؤثر على أسعار الطاقة. وكذلك الضغوط الشديدة التي تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية في ظل تضاؤل شهية المخاطرة بين المستثمرين الدوليين وقيامهم بسحب أموالهم. تزامناً مع وصول مستويات الديون العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 257 تريليون دولار خلال الربع الأول من عام 2020، أي ما يعادل 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقاً لتقديرات معهد التمويل الدولي.

وفي هذا السياق، أكد صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير صادر عن آفاق الاقتصاد العالمي في شهر أبريل 2020، أن هناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، ومدى الاضطرابات المتعلقة بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحولات في أنماط الإنفاق، والآثار على الثقة وأسعار السلع الأولية المتقلبة.

بينما توقع صندوق النقد الدولي أن يمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2020 بأسوأ ركود تعرض له منذ "الكساد الكبير"، متجاوزا في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ 10 أعوام. وأن يتسبب "الإغلاق العام الكبير"، في انكماش النمو الاقتصادي العالمي بشدة. ومن المتوقع حدوث تعافي جزئي في عام 2021، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي. كما توقع أن تكون نتائج النمو خلال عام 2020 أسوأ بكثير، في حالة إذا ما استمرت جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) وإجراءات الاحتواء مدة أطول، أو وقع ضرر أكثر حدة على اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، أو استمر تشديد الأوضاع المالية، أو إذا ظهرت آثار غائرة واسعة النطاق بسبب إغلاق الشركات واستمرار البطالة.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2019

بمعدل 2.9%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات الأولية إلى حدوث ركود في الاقتصاد العالمي بمعدل 3.0% في عام 2020، مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والتي كانت تشير إلى تحقيق نمو بمعدل 3.3%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، (2019- 2020)

(%)

	التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2020		التقديرات والتوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2019		التغير في التقديرات والتوقعات الأولية (%)	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
العالم	2.9	**(3.0)**	2.9	**3.3**	–	**(6.3)**
الدول الصناعية	1.7	**(6.1)**	1.7	**1.6**	–	**(7.7)**
الولايات المتحدة	2.3	**(5.9)**	2.3	**2.0**	–	**(7.9)**
اليابان	0.7	**(5.2)**	1.0	**0.7**	(0.3)	**(5.9)**
منطقة اليورو	1.2	**(7.5)**	1.2	**1.3**	–	**(8.8)**
المملكة المتحدة	1.4	**(6.5)**	1.3	**1.4**	0.1	**(7.9)**
الصين	6.1	**1.2**	6.1	**6.0**	–	**(4.8)**
الهند	4.2	**1.9**	4.8	**5.8**	(0.6)	**(3.9)**
البرازيل	1.1	**(5.3)**	1.2	**2.2**	(0.1)	**(7.5)**
روسيا	1.3	**(5.5)**	1.1	**1.9**	0.2	**(7.4)**

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقريري آفاق الاقتصاد العالمي، يناير و أبريل 2020.

الشكل (1)
التقديرات والتوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020 (%)

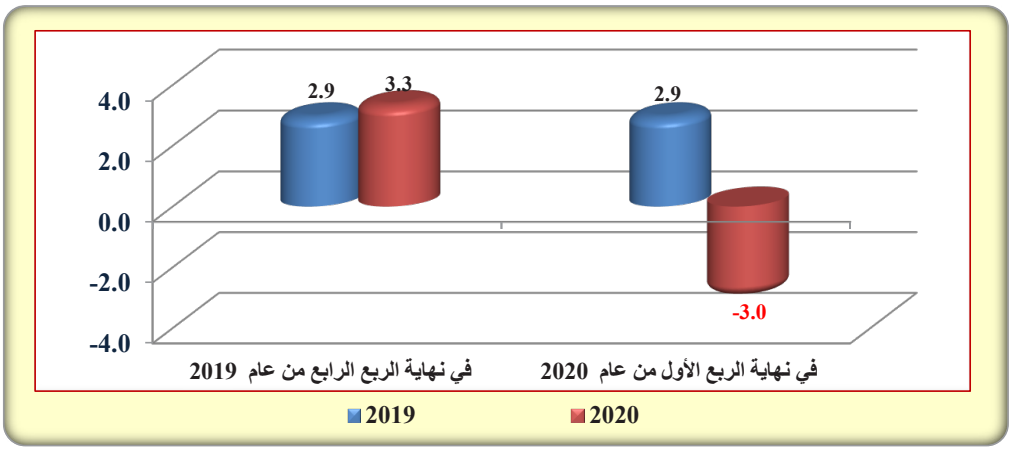

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقريري آفاق الاقتصاد العالمي، يناير و أبريل 2020.

ويعود التغير في توقعات عام 2020 مقارنة بالربع السابق إلى التراجع الحاد في أداء اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2019 بمعدل 1.7%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2019. بينما تشير التوقعات الأولية إلى حدوث ركود في اقتصادات الدول الصناعية بمعدل 6.1% في عام 2020، مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والتي كانت تشير إلى تحقيق نمو بمعدل 1.6%، ***كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (2)
التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019- 2020 (%)

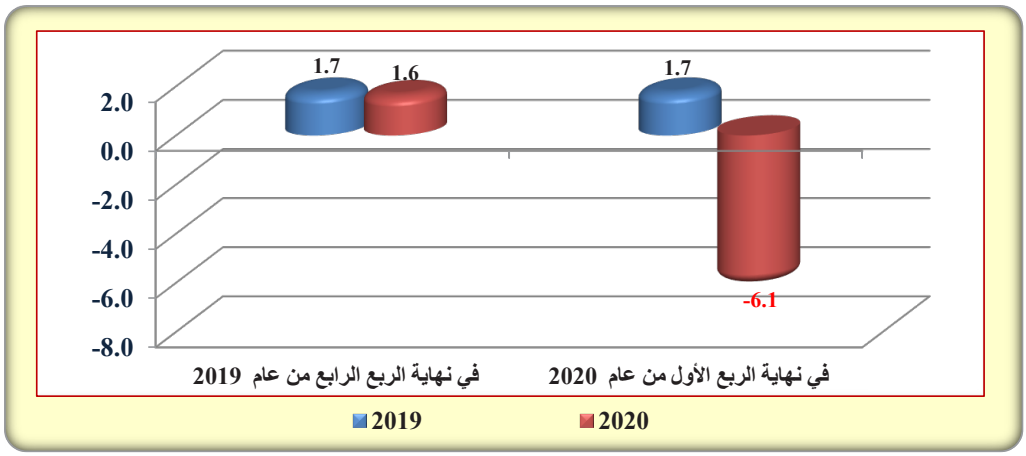

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقريري آفاق الاقتصاد العالمي، يناير و أبريل 2020.

1.1. اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر يناير 2020، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي للإقراض[2] ، وذلك للمرة الثانية على التوالي ليتراوح ما بين 1.50% إلى 1.75%. وفي هذا السياق، أشار البيان الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أن هذا السعر يُعد ملائم لدعم نمو مستدام للنشاط الاقتصادي وأوضاع سوق عمل قوية ومعدل تضخم يقترب من المستهدف البالغ 2%. في حين لم يتطرق البيان بشكل محدد إلى المخاطر الاقتصادية الناجمة من تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في الصين.

وفي بداية شهر مارس 2020 إتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خلال إجتماع عاجل، قراراً بخفض أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية بمقدار نصف نقطة مئوية لتتراوح ما بين 1% إلى 1.25%، وهو أول خفض لأسعار الفائدة خارج جدول الاجتماعات العادية منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. جاء هذا القرار في خطوة تستهدف حماية الاقتصاد الأمريكي من آثار جائحة

[2] يعتمد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في قرار أسعار الفائدة، على ثلاثة عناصر رئيسة، تتمثل في قوة سوق العمل، ومؤشر أسعار المستهلك (التضخم)، والنمو الاقتصادي المحلي والعالمي.

فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ومنع ركود محتمل للاقتصاد العالمي، وذلك فقاً للبيان الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والذي أشار إلى أن أسس الاقتصاد الأمريكي ما زالت قوية.

وفي خطوة طارئة لدعم الاقتصاد الأمريكي، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في منتصف شهر مارس 2020 خفض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار نقطة مئوية كاملة لتتراوح ما بين 0% إلى 0.25%. حيث أشار البيان الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى أن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) ستثقل كاهل النشاط الاقتصادي الأمريكي في المدى القريب وتفرض مخاطر على التوقعات الاقتصادية. كما أطلق مجلس الاحتياطي الفيدرالي برنامجاً للتيسير النقدي حجمه 700 مليار دولار لشراء سندات وأوراق مالية، وقام بتخفيض الفائدة على إتفاقيات تبادل خطوط الائتمان بين البنوك المركزية.

هذا وقد جاءت قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي متسقة إلى حد كبير مع أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، والذي شهد تراجعاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من شهر مارس 2020. حيث ارتفع عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية خلال شهري يناير وفبراير بشكل أكثر من المتوقع بلغ نحو 214 ألف وظيفة و 251 ألف وظيفة على الترتيب، بدعم من ارتفاع الوظائف بقطاع التشييد بأعلى وتيرة في عام واحد في ظل درجات حرارة أكثر إعتدالاً من المعتاد، إلى جانب ارتفاع التوظيف بقطاعي النقل والتخزين. قبل أن يتراجع عدد الوظائف في القطاعات غير الزاعية خلال شهر مارس بشكل حاد، لتنتهي سلسة من النمو القياسي للوظائف تعود إلى شهر أكتوبر 2010، حيث خسر الاقتصاد الأمريكي نحو 881 ألف وظيفة، تزامناً مع خضوع جميع الولايات الأمريكية تقريباً لإجراءات عزل عام بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في النصف الثاني من الشهر. وذلك وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

أما فيما يخص متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة فقد سجل نحو 3.1% خلال شهر يناير 2020 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى 3% على أساس سنوي خلال شهر فبراير، وارتفع إلى 3.3% على أساس سنوي خلال شهر مارس 2020 تزامناً مع خروج الكثير من العمال أصحاب الدخل المنخفض من سوق العمل جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفي الوقت ذاته ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل طفيف خلال شهر يناير 2020 إلى 3.6%، قبل أن يتراجع خلال شهر فبراير إلى 3.5% وهو أدنى مستوى له منذ نحو 50 عام. وعاود معدل البطالة ارتفاعه خلال شهر مارس 2020 مسجلاً 4.4%، وهو لا يعكس إلى حد كبير تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والتي أدت إلى ارتفاع طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي بلغ نحو 6.6 مليون طلب جديد خلال الأسبوع المنتهي في الثامن والعشرون من شهر مارس.

من جهة أخرى، أدى تراجع أسعار السيارات المستعملة ومستلزمات الرعاية الطبية إلى تلاشي تأثير ارتفاع أسعار المساكن والملابس خلال شهر يناير 2020، ليستقر معدل التضخم الشهري عند مستوى منخفض بلغ 0.1%، بينما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى مستوى 2.5%، وهي أكبر زيادة مسجلة له منذ شهر أكتوبر 2018. واستقر معدل التضخم الشهري خلال شهر فبراير عند نفس مستوى الشهر السابق، في حين تراجع معدل التضخم السنوي إلى 2.3%. وشهد شهر مارس 2020 تراجع معدل التضخم الشهري بأكبر قدر من شهر يناير 2015، وهو 0.4% وسط إنخفاض حاد في تكاليف البنزين والإقامة الفندقية والملابس وتذاكر الطيران بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، كما تراجع معدل التضخم السنوي إلى 1.5%.

وتراجع إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020. حيث تشير أحدث البيانات إلى تراجع الإنتاج الصناعي الأمريكي في شهر يناير 2020 بنحو 0.5% نتيجة إنخفاض الطلب على التدفئة وسط أحوال جوية أدفأ من المعتاد في مثل هذا التوقيت من كل عام، وتباطؤ إنتاج شركة "بوينج" من الطائرات المدنية. وفي شهر فبراير ارتفع الإنتاج الصناعي بنحو 0.5%، مدعوماً بارتفاع إنتاج قطاع المرافق. قبل أن يشهد تراجعاً كبيراً خلال شهر مارس بلغ 5.4% وهو أكبر تراجع منذ شهر يناير 1946، ويعزى بشكل رئيسي إلى إغلاق العديد من المصانع ووقف النشاط لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، كما تأثرت صناعة السيارات وقطع الغيار بأزمة انقطاع سلاسل التوريد.

من جانب أخر، شهدت مبيعات التجزئة، والتي تُعد المساهم الأكبر في دعم الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحالي، حيث تمثل حوالي ثلث الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، تبايناً في

مستوياتها خلال الربع الأول من عام 2020، حيث ارتفعت خلال شهر يناير 2020 بمعدل 0.6% مقارنة بالشهر السابق، مدفوعة بمبيعات السيارات والأثاث. وخلال شهر فبراير إنخفضت مبيعات التجزئة بشكل طفيف بلغ 0.4% على أساس شهري. قبل أن تنخفض خلال شهر مارس 2020 بأكبر وتيرة على الإطلاق منذ بدء تسجيل البيانات في عام 1992، وهي 8.3% على أساس شهري، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع مبيعات الغازولين والسيارات والأثاث والملابس، بسبب القيود على السفر وإجراءات الإغلاق المفروضة لمواجهة إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد ارتفع إلى 130.4 نقطة في شهر يناير 2020، وواصل ارتفاعه خلال شهر فبراير مسجلاً 132.6 نقطة، قبل أن يتراجع خلال شهر مارس إلى 118.8 نقطة بفعل المخاوف بشأن الاقتصاد والوظائف مع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وأدى تراجع حدة التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، عقب توقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بينهما، إلى إنخفاض العجز التجاري الأمريكي خلال شهر يناير 2020 بنحو 6.4% مقارنة بالشهر السابق، مسجلاً 45.5 مليار دولار، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاءات الأمريكي. وواصل العجز التجاري الأمريكي تراجعه خلال شهر فبراير مسجلاً أدنى مستوياته منذ شهر سبتمبر 2016 وهو 39.9 مليار دولار، أي بنسبة إنخفاض 12.3% وهي الأكبر منذ شهر مارس 2018، ويعزي ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع واردات السلع الرأسمالية والإمدادات الصناعية والمواد والسلع الاستهلاكية، ليسجل إجمالي الواردات أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2017. وعاود العجز التجاري ارتفاعه خلال شهر مارس إلى 44.4 مليار دولار، مع تراجع الصادرات بوتيرة تجاوزت تراجع الواردات. وبشكل عام تراجع العجز التجاري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020 بـ نحو 28.1 مليار دولار، أي حوالي 17.8% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019، وسط إيقاف عمليات الإنتاج والقيود على السفر.

أما فيما يخص فجوة التجارة مع الصين، وهي محور اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي، فقد تقلصت بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020 ، حيث تراجعت من 26.1 مليار دولار خلال شهر يناير 2020 إلى 11.9 مليار دولار فقط خلال شهر مارس، وهو أدنى مستوى لها منذ

شهر يناير 2004. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الواردات الأمريكية من الصين خلال شهر مارس 2020 إلى 19.8 مليار دولار وهو أدنى مستوى من شهر فبراير 2009، بينما تراجعت الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال شهر فبراير 2020 إلى 6.8 مليار دولار وهو أدنى مستوى منذ شهر أبريل 2010. وبشكل عام تراجع إجمالي العجز التجاري السلعي الأمريكي مع الصين خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 34.7% مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، ليصل إلى نحو 53.9 مليار دولار، وذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إلى جانب بدء تطبيق المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بينهما، وفقاً لبيانات مكتب التعداد الأمريكي.

وفي هذا السياق، يُذكر أنه قد تم الإعلان في الخامس عشر من شهر يناير 2020 عن توقيع المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتتضمن تفاصيل هذه المرحلة، موافقة الصين على زيادة قيمة وارداتها من السلع الأمريكية بواقع 76.7 مليار دولار في العام الأول من الإتفاقية. على أن ترتفع قيمة واردات الصين بواقع 123.3 مليار دولار خلال العام الثاني، وبذلك تبلغ الزيادة الإجمالية في قيمة الواردات نحو 200 مليار دولار. وتتضمن الزيادة في قيمة الواردات، شراء الصين لسلع أمريكية مصنعة، إضافة إلى واردات أخرى في قطاع الطاقة الأمريكية، وواردات في قطاع الخدمات. هذا وستقوم الولايات المتحدة بخفض نسب الرسوم الجمركية، التي فُرضت في شهر سبتمبر 2019، وإلغاء ضرائب الاستيراد الإضافية مستقبلاً، وهو ما يعني إنها ستبقي ضرائب ورسوم على حوالي 65% من قيمة وارداتها من الصين، بينما ستُبقي الصين على ما نسبته 57% من قيمة وارداتها الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، لن تقوم الصين بإجبار الشركات الأمريكية العاملة على أراضيها، بتسليم التكنولوجيا الخاصة بها، كأحد شروط العمل. مع تعهُد الصين بعدم اللجوء إلى التلاعب في عملتها لتعزيز تنافسية صادراتها.

من جانب أخر، إنخفض العجز التجاري السلعي الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي إلى حوالي 12.2 مليار دولار خلال شهر يناير 2020، وواصل تراجعه خلال شهر فبراير مسجلاً حوالي 10 مليار دولار وهو أدنى مستوى منذ شهر فبراير 2019، قبل أن يعاود ارتفاعه إلى نحو 17.7 مليار دولار خلال شهر مارس. وبشكل عام، تراجع إجمالي العجز التجاري السلعي الأمريكي مع

الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 11.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 39.8 مليار دولار، وفقاً لبيانات مكتب التعداد الأمريكي.

هذا ولا تزال هناك تحديات سياسية ومالية تواجه أداء الاقتصاد الأمريكي، ويتعين رصد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات، جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالتجارة خاصة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ووجود بعض الخلافات بين الإدارة الأمريكية ومجلس الإحتياطي الفيدرالي حول السياسات النقدية التي يتبعها، بجانب التوترات السياسية الداخلية التي تأتي تزامناً الإنتخابية الرئاسية المُقرر إجراؤها في الثالث من شهر نوفمبر 2020.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2019 بمعدل 2.3%، وهو نفس المستوى المُقدر في نهاية الربع السابق. في حين تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى توقع إنكماشه بمعدل 5.9% في عام 2020، مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والتي كانت تشير إلى تحقيق نمو بمعدل 2%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

2.1. اقتصادات دول أسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات إنكماش **الاقتصاد الياباني** خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك للربع الثاني على التوالي، وهو ما يعني دخوله رسمياً في مرحلة الركود الفني، بسبب تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ويُشكل ذلك أول ركود له منذ منتصف عام 2015. حيث تراجع الاستهلاك المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد الياباني بنحو 0.7%، وإنخفض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.5%، وإنخفضت الصادرات بنحو 6%، وفقاً للبيانات الصادرة من مكتب رئيس الوزراء الياباني. يأتي هذا إلى جانب تراجع الإنتاج الصناعي، وعدم نجاح التدابير الاستثنائية المضادة التي اتخذتها الحكومة اليابانية لتخفيف تأثير زيادة معدل ضريبة المبيعات من 8% إلى 10% خلال شهر أكتوبر 2019، واستمرار تأثر أداء الاقتصاد الياباني بالأضرار المادية الكبيرة التي سببها إعصار " Hagibis " الأقوى منذ نحو 60 عام والذي إجتاح اليابان خلال شهر أكتوبر 2019 وعطل الإنتاج في القطاعات الرئيسية بما في ذلك صناعة السيارات.

وقد دفع ذلك الحومة اليابانية إلى الإعلان عن حزمة تحفيز مالي أخرى بقيمة 100 مليار ين ياباني، لتنضم إلى حزمة الحوافز المالية التي تم إعتمادها سابقاً بقيمة 13.2 تريليون ين ياباني والتي من المخطط أن تبدأ في شهر أبريل القادم، بهدف دعم النمو الاقتصادي في عام 2020.

هذا وقد ارتفع الطلب المحلي خلال شهر يناير 2020 بنحو 1.5% مقارنة بالشهر السابق ، بدعم من تحسن مؤشر ثقة المستهلكين إلى 39.2 نقطة. وواصل ارتفاعه خلال شهر فبراير، وإن كان بمعدل أقل بلغ 0.5% مقارنة بالشهر السابق، تزامناً مع تراجع مؤشر ثقة المستهلكين إلى 38.2 نقطة. قبل أن يتراجع بشكل ملحوظ بلغ 4.5% مقارنة بالشهر السابق، على خلفية تراجع مؤشر ثقة المستهلكين إلى 31.1 نقطة وهو أدنى مستوى مُنذ شهر مارس 2009.

يجدر الذكر أن اليابان لا تزال تعاني من مشكلة نقص العمالة في سوق العمل، حيث تشير التوقعات إلى إنكماش القوى العاملة في اليابان في عام 2040 بنسبة 20% مقارنة بعام 2017، وذلك إنعكاساً لارتفاع معدلات الشيخوخة بها في مقابل انخفاض معدل المواليد، إذ تتوقع البيانات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للتعداد السكاني وأبحاث الأمن الاجتماعي في اليابان أن تصل نسبة السكان البالغين 65 عاماً أو أكثر إلى ما يقارب 40% من التعداد العام للسكان بحلول عام 2060. وفي هذا السياق، صادقت الحكومة اليابانية في بداية شهر فبراير 2020 على مقترح قانون يطالب الشركات برفع سن التقاعد إلى 70 عاماً، بداية من شهر أبريل 2020. كما تجدُر الإشارة إلى أن اليابان قد أقرت قانون جديد في منتصف عام 2018 يعكس تغيراً كبيراً في سياستها، مما سمح بدخول مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتخفيف النقص في العمالة، منذ بداية شهر أبريل 2019، حيث تحتاج اليابان إلى نحو نصف مليون عامل أجنبي بحلول 2025.

وتباين أداء الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال الربع الأول من عام 2020، إلا أن قوته قد إنخفضت بشكل عام. وفي هذا السياق، تراجع الين الياباني في العشرون من شهر فبراير 2020 إلى أدنى مستوى له خلال عشرة شهور، متأثراً بمزيج من العوامل، من بينها ارتفاع الدولار الأمريكي على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، التي جعلته أكثر جاذبية للمستثمرين كملاذ آمن. قبل أن يتراجع الدولار الأمريكي في التاسع من شهر مارس 2020 إلى أقل مستوى له في ثلاث أعوام أمام الين الياباني الذي ارتفع الطلب عليه كملاذ آمن. يأتي ذلك في الوقت

الذي أعلن فيه البنك المركزي الياباني في إجتماعه الطارئ لمواجهة التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والذي إنعقد خلال شهر مارس 2020، عن تخفيفاً إضافياً للسياسية النقدية فائقة المرونة التي يتبعها، وقرر تقديم قروض جديدة للشركات مدتها عام واحد بدون فوائد، وزيادة الحد الأقصى لمشترياته من سندات الشركات بمقدار نحو 18.8 مليار دولار أمريكي.

واستمر تباطؤ معدل التضخم في اليابان خلال الربع الأول من عام 2020، بدعم من إنخفاض أسعار الطاقة والسلع الأخرى بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، حيث إنخفض خلال شهر يناير ليبلغ 0.7% على أساس سنوي، وواصل إنخفاضه بعد ذلك إلى 0.4% على أساس سنوي خلال شهري فبراير ومارس. وفي هذا السياق، أشار البنك المركزي الياباني إلى أن تحقيق معدل التضخم المستهدف وهو 2% سيتغرق بعض الوقت، كما أشار إلى أن اتجاه التضخم في الوقت الحالي سيتأثر بانخفاض أسعار النفط.

وتزامناً مع زيادة ضريبة المبيعات، إنخفض الإنتاج الصناعي في اليابان في شهري أكتوبر ونوفمبر 2019 بنسبة 6.2% على أساس سنوي، وهو ما يشير إلى استمرار التباطؤ في قطاع التصنيع وبخاصة الصناعات التحويلية، وذلك تماشياً مع استمرار تراجع ثقة الشركات الصناعية الكبرى في اليابان للربع الرابع على التوالي، ليصل قيمة مؤشر الثقة إلى صفر من النقاط، وفقاً لبيانات البنك المركزي الياباني.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الأول من عام 2020، فقد استمر تباطؤ نموها تزامناً مع تزايد هشاشة الاقتصاد العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث إنخفضت في شهر يناير 2020 بنسبة 2.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ثم استمرت في التراجع خلال شهر فبراير، وإن كان بنسبة أقل بلغت 1% على أساس سنوي. ووفقاً للبيانات الأولية لوزارة المالية اليابانية، تراجعت صادرات اليابان للشهر السادس عشر على التوالي بنسبة 11.7% على أساس سنوي خلال شهر مارس 2020، وهو أكبر إنخفاض لها في أربعة أعوام، وذلك على خلفية الانتشار الواسع لفيروس كورونا (Covid-19) في جميع أنحاء اليابان، وهو ما دفع بعض الشركات المصنعة الرئيسية مثل شركة "تويوتا للسيارات" إلى القيام بتعليق الإنتاج.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى بدء تطبيق الاتفاق التجارى الجديد بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشان خفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والصناعية مع بداية عام 2020. ويلزم هذ الاتفاق اليابان بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات زراعية وغذائية أمريكية بقيمة 7.2 مليار دولار، على أن تتاح فرص أكبر أمام المنتجات الأمريكية الأخرى لدخول الأسواق اليابانية، مما يهيىء للولايات المتحدة فرص متكافئة مع أعضاء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي مثل أستراليا وكندا. وفي المقابل، ستقوم الولايات المتحدة بإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية اليابانية مثل تصنيع المعدات وقطع غيار أجهزة تكييف الهواء. غير أن هذا الاتفاق لا ينص على إلغاء الرسوم الجمركية الأمريكية البالغة 2.5% على السيارات اليابانية.

وتشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام 2019 بمعدل 0.7%، وهو مستوى أقل من النمو المُقدر في نهاية الربع الرابع من عام 2019 والبالغ 1%. كما تشير التوقعات الأولية إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بمعدل 5.2%، مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق والتي كانت تشير إلى تحقيق نمو بواقع 0.7%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

3.1. اقتصادات الدول الأوروبية

سجل **اقتصاد منطقة اليورو** إنكماشاً بواقع 3.8% خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، وهو أكبر إنكماش فصلي على الإطلاق منذ بدء السلسلة الزمنية في عام 1995. وعلى أساس سنوي، كان الانخفاض الأكبر منذ الربع الثالث من عام 2009. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل العام المفروضة لمنع تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في شهر مارس 2020. هذا وقد كانت فنلندا هي الدولة الوحيدة بمنطقة اليورو التي استطاعت تسجيل نمو بنسبة 0.1%، وذلك وفقاً للتقديرات الأولية لمكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، شهدت منطقة اليورو انخفاضًا حاداً في معظم المؤشرات الاقتصادية خلال شهر مارس 2020. حيث إنخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 1.6% على أساس سنوي،

وإنخفضت قيمة مبيعات التجزئة بنسبة 8.9% على أساس سنوي، وتراجعت التجارة بين دول المنطقة بنسبة 12.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق مسجلة 153.3 مليار يورو. كما تراجع التوظيف بمنطقة اليورو خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، وهو أول تراجع فصلي منذ بدء تسجيل البيانات في الربع الثاني من عام 2013. ونتيجة لذلك، إنخفض مؤشر ثقة الأعمال العام للمفوضية الأوروبية إلى 67 نقطة، مسجلاً أدنى مستوى له مُنذ الأزمة المالية في عام 2009. كما تأثر قطاع السياحة، وهو قطاع اقتصادي مهم للغاية لمعظم اقتصادات منطقة اليورو، وبخاصة الاقتصادات الكبيرة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا. وتراجعت مبيعات السيارات الجديدة إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1990، وفقاً لرابطة مصنعي السيارات الأوروبية.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر فبراير 2020 إلى 7.3%، وهو أدنى مستوى له منذ شهر مارس 2008. قبل أن يرتفع إلى 7.4% خلال شهر مارس الذي شهد بدء تطبيق إجراءات العزل لاحتواء إنتشار فيروس كورونا المستجد. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث تراجع في فرنسا خلال شهر فبراير 2020 إلى 8.1% وهو أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2008. بينما ارتفع في المانيا إلى 3.5% خلال شهر مارس 2020. كما استمر معدل البطالة بإيطاليا عند مستوى أقل من 10% وذلك للشهر العاشر على التوالي متراجعاً بشكل ملحوظ إلى 8.4% خلال شهر مارس 2020. وارتفع معدل البطالة في أسبانيا إلى 14.5% خلال نفس الشهر، لتنتهي سلسلة التراجع التي يشهدها منذ شهر سبتمبر 2019، على خلفية التحسن في سوق العمل.

أما فيما يخص معدل التضخم فقد شهد تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2020 وفقاً للبيانات الأوليه، مسجلاً 0.7% على أساس سنوي في شهر مارس، ليبتعد عن المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي ينبغي أن يكون أقل قليلا من 2%.

هذا وقد تم الإعلان عن تدابير التحفيز الرئيسية في منطقة اليورو لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، بما في ذلك التدابير المالية وتدابير التحفيز النقدي الذي وضعها البنك المركزي الأوروبي لدعم اقتصادات دول المنطقة. وتمثل إجراءات الدعم هذه أكثر من 3 تريليون يورو، أو حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمنطقة اليورو. ومن المتوقع

أن يشهد النصف الثاني من عام 2020 رؤية التأثير الإيجابي لإجراءات التحفيز النقدي وبخاصة في نشاط الإقراض، وهو محرك رئيسي للاستثمار، حيث ارتفع الإقراض للقطاع الخاص بنسبة 4.3% على أساس سنوي خلال شهر مارس 2020، وهو أعلى مستوى منذ عام 2009.

وفي هذا السياق، خصص البنك المركزي الأوروبي نحو 115 مليار يورو ضمن تسهيل إقراض طويل الأجل مدته 3 أعوام، في أول عطاء يطرحه منذ تخفيف الشروط لتشجيع البنوك التجارية على الاقتراض. كما قرر توفير مزيد من السيولة للبنوك وخفض أسعار الفائدة للإقراض إلى سالب 0.75% مما يعني دفع الأموال إلى المقرضين إذا أقرضوا المال بدورهم إلى الاقتصاد الحقيقي، مع الإبقاء على سعر الفائدة الاسترشادية عند أدنى مستوى تاريخي له، وهو 0%، ومعدل الفائدة على الودائع عند سالب 0.5%. وأعلن البنك المركزي الأوروبي تغيير سياسته النقدية، عبر إعلانه عن "برنامج الشراء الطارئ الوبائي" بقيمة 750 مليار يورو لشراء قروض عامة وخاصة، في محاولة لاحتواء التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وتهدئة المخاوف السائدة في الأسواق، دون انتظار اجتماع السياسة النقدية المعتاد، وذلك للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. وطلب البنك المركزي الأوروبي من المصارف في منطقة اليورو تجميد توزيعات الأرباح أو إعادة شراء الأسهم حتى شهر أكتوبر 2020 على الأقل، للحفاظ على السيولة وتعزيز القدرة على استيعاب الخسائر ودعم تسهيلات الإقراض التي يمكن استخدامها لمساعدة الأسر والشركات الصغيرة في ظل تفاقم جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وتشير التوقعات إلى أن اقتصاد منطقة اليورو سيظل متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، ومن أهمها، جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي من المتوقع أن تتسبب في تزايد حدة الإنكماش في الاقتصاد خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى 11.4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، قبل حدوث إنتعاش خلال النصف الثاني من عام 2020، وإن كان هناك بعض الشكوك بشأن درجة هذا الإنتعاش وتوقيت حدوثه في دول المنطقة. حيث من المحتمل أن تتسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في حدوث تأثير أكثر حدة على التطورات المحلية في فرنسا التي سجلت فرنسا أكبر انكماش فصلي بين دول المنطقة بنسبة 5.8% مقارنة بالربع السابق، وقد يستمر تأثر الاستهلاك المحلي حتى الربع الثالث من عام 2020.

في حين يبدو الوضع أكثر ضبابية بالنسبة للاقتصاد الإيطالي التي شهد إنكماشاً بلغ 4.7% خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، مما يدخله رسمياً في حالة الركود الفني عقب إنكماشه بنسبة 0.1% في الربع الرابع من 2019، وفقاً للتقديرات الأولية لمكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي. يأتي ذلك تزامناً مع إمتلاك إيطاليا لثالث أعلى مستوى للديون السيادية في العالم، وهو ما يجعلها في مواجهة ضغوط مستمرة من المفوضية الأوروبية لتقليل الإنفاق وخفض عجز الموازنة بنحو 1.8% خلال عام 2020.

أما فيما يخص أداء أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وهو الاقتصاد الألماني خلال الربع الأول من عام 2020، فقد يبدو الوضع أفضل، حيث سجل إنكماشاً أقل حدة بلغ 2.2% على أساس فصلي، إلا إنه يُعد أكبر تراجع تسجله ألمانيا خلال الربع الأول، مقارنة بنفس الفترة الزمنية في الأعوام السابقة حتى خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009/2008. وفي هذا السياق، إنخفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 3.2%، وتراجعت الصادرات الألمانية بنحو 3.1%، كما إنخفضت الاستثمارات الرأسمالية بنحو 6.9%، وذلك وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني، التي أشارت أيضاً إلى تراجع الإنتاج الصناعي الألماني خلال شهر مارس 2020 بنسبة 9.2% مقارنة بالشهر السابق، وهي أكبر وتيرة منذ بدء تسجيل البيانات في شهر يناير 1991. غير أن استثمارات البناء ونفقات الدولة الاستهلاكية المرتفعة قد حالت دون حدوث انكماش أقوى.

هذا ويواجه قطاع القطاع الرئيسي في الصناعة الألمانية وهو صناعة السيارات أسوء أزماته وسط تراجع حاد في الإنتاج في ظل إغلاق المصانع بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). يأتي ذلك إلى جانب الإنتقادات التي يواجهها من قبل حدوث هذه الجائحة، والمرتبطة بعدم قدرته على خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من أجل استيفاء الشروط والمعايير الأوروبية الجديدة، التي يطالب الاتحاد الأوروبي بتطبيقها بدءاً من عام 2021.

هذا وقد أعلن وزير الاقتصاد الألماني أنه من المتوقع إنكماش الاقتصاد الألماني بنسبة 6.3% في عام 2020، بسبب تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وهو أكبر إنخفاض منذ الأزمة المالية العالمية، والأكبر على الإطلاق منذ بدء تسجيل هذه الإحصاءات في عام 1970. وأشار إلى توقع إنتعاش الاقتصاد خلال عام 2021.

علاوة على ذلك، فإن التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، قد أثر بالفعل على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. كما تجدر الإشارة إلى استمرار المخاوف الأوروبية من التعريفات الأمريكية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات، تزامناً مع الخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

وتشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2019 بمعدل 1.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات إلى إنكماش الناتج في عام 2020 بمعدل 7.5% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق التي كانت تشير إلى نموه بمعدل 1.3%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

تجدُر الإشارة إلى تلاشي حالة عدم اليقين التي أكتنفت **اقتصاد المملكة المتحدة** منذ قرار الخروج من الأتحاد الأوروبي الذي توصلت إليه بريطانيا عبر استفتاء أجرته في الثالث والعشرين من شهر يونيو 2016. حيث صادق مجلس العموم البريطاني بشكل نهائي على إتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) في الثاني والعشرون من شهر يناير 2020، قبل أن يوقع كلاً من رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي في الرابع والعشرون من شهر يناير 2020 على هذا الإتفاق، لتتم إحالته إلى البرلمان الأوروبي الذي صادق بدوره على هذا الإتفاق بغالبية كبيرة. وفي الحادي والثلاثون من شهر يناير 2020، تم الإعلان عن خروج بريطانيا رسمياً من عضوية الاتحاد الأوروبي الذي أصبح عدد أعضائه 27 دولة، وذلك بعد أكثر من ثلاث أعوام من الإنقسامات والتقلبات. هذا ويقضي الاتفاق بفترة انتقالية مدتها أحد عشر شهراً، أي حتى نهاية العام الجاري.

وتشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2019 بمعدل 1.4%، وهو مستوى أعلى من النمو المقدر في نهاية الربع الرابع من عام 2019 والبالغ 1.3%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى إنكماش الناتج في عام 2020 بمعدل 6.5% مقارنة بالتوقعات السابقة في نهاية الربع الرابع من عام 2019 والتي كانت تشير إلى تحقيق نمو بمعدل 1.4%.

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشئة، حيث تشير أحدث التوقعات إلى تراجع معدل نمو الناتج بشكل ملحوظ في كلاً من الصين والهند خلال عام 2020، في حين يتوقع إنكماش الناتج في كلاً من روسيا والبرازيل، يأتي ذلك على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى إنخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشئة، وهو ما يُشكل ضغطاً متزايداً على اقتصاداتها، ويُصعب حدوث تعافي ملموس في العديد من اقتصادات هذه الدول، التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة، وستكون بحاجة إلى المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية. ***كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (3)
التقديرات والتوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2019 -2020
(%)

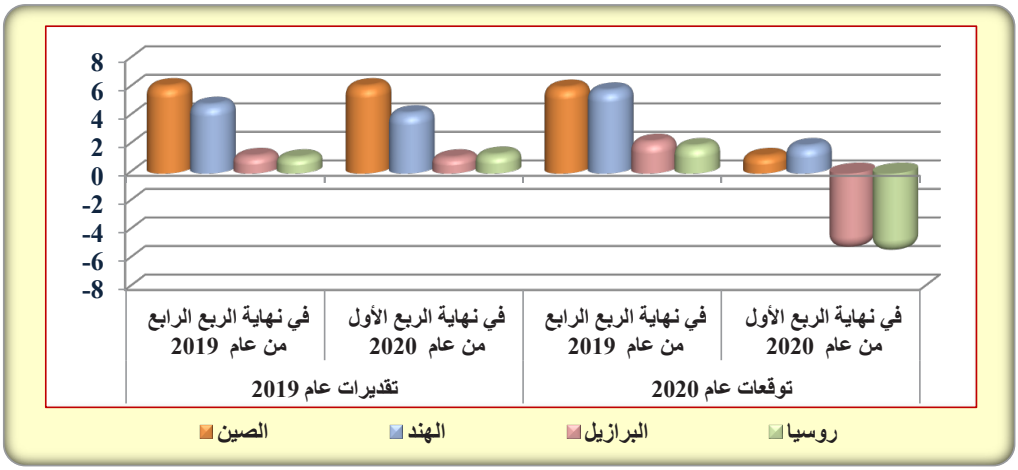

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقريري آفاق الاقتصاد العالمي، يناير وأبريل 2020.

إنكمش **الاقتصاد الصيني** ثاني أكبر اقتصاد في العالم خلال الربع الأول من عام 2020، وهو أول إنكماش فصلي مُنذ عام 1992 عند بدء تسجيل بيانات الناتج المحلي الفصلي، وذلك وفقاً للمكتب الوطني للإحصاءات في الصين الذي أشار إلى إنكماش الاقتصاد بنسبة 6.8%.

يأتي ذلك بعدما تسببت إجراءات إحتواء فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والذي بدء ظهوره لأول مرة في الصين، وبالتحديد في مدينة ووهان بؤرة تفشي الفيروس، في أواخر العام الماضي، في إيقاف النشاط الصناعي والتجاري وفرض قيود على السفر.

وتشير أحدث التقارير الصادرة عن وزارة التجارة الصينية إلى أن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) أدت إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 10.8% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق ليصل إلى نحو 30.7 مليار دولار، وشهد شهر مارس وحده تراجع بنحو 14.1% على أساس سنوي. وذلك رغم بدء تطبيق قانون الاستثمار الأجنبي الموحد مع بداية عام 2020، والذي تم إعتماده من قبل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، في شهر مارس 2019، ويهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.

هذا وقد تراجع الفائض التجاري للصين مع دول العالم بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2020، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية. حيث سجلت الصين خلال شهري يناير وفبراير عجزاً تجارياً يبلغ 7.09 مليار دولار، وذلك للمرة الأولى منذ شهر مارس 2018، وهو ما يعكس الأثر الشديد لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على الاقتصاد الصيني. قبل أن يحقق فائض تجاري بلغ 19.9 مليار دولار خلال شهر مارس 2020، تزامناً مع تخفيف القيود وإجراءات العزل المفروضة منذ منتصف هذا الشهر.

في هذا السياق، كان لتوقيع المرحلة الأولى من الإتفاق حول التجارة بين الطرفين في منتصف شهر يناير 2020، دوراً نسبياً في إنخفاض الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2020. حيث إنخفض هذا الفائض خلال شهري يناير وفبراير إلى نحو 25.4 مليار دولار وهو مستوى منخفض بنحو 39.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، واستمر التراجع خلال شهر مارس مسجلاً 15.3 مليار دولار، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية.

كما تجدر الإشارة إلى تهاوي أداء القطاع الصناعي في الصين، تزامناً مع إنكماش الإنتاج الصناعي خلال الربع الأول من عام 2020، متأثراً بإغلاق المصانع على خلفية تدابير احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين. حيث سجل الإنتاج الصناعي في الصين إنكماشاً خلال شهري يناير وفبراير 2020 بمعدل بلغ 13.5% على أساس سنوي، وهو الإنكماش الأول منذ عام 1990 على الأقل. قبل أن تتراجع وتيرة الإنكماش خلال شهر مارس 2020 إلى 1.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، بدعم من عودة جزئية في النشاط الصناعي الرئيسي مع تخفيف القيود وإجراءات العزل المفروضة منذ منتصف هذا الشهر.

وقد إنخفض إجمالي الطلب المحلي خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغت نسبته 5.8% على أساس سنوي، متأثراً بتراجع مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني، حيث إنخفضت بمعدل 19% على أساس سنوي، وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني في الصين. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إغلاق المحلات التجارية والمطاعم في جميع أنحاء الصين وسط الجهود الرامية إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وفي الوقت نفسه، حافظت المبيعات عبر الإنترنت على إستقرار نسبي مع تحول المستهلكين إلى الخدمات عبر الإنترنت بالتزامن مع الالتزام بالبقاء في المنازل، حيث إنخفضت بنسبة 0.8%على أساس سنوي. وارتفعت مبيعات السلع المادية عبر الإنترنت لتمثل نحو 23.6% من إجمالي مبيعات التجزئة خلال الربع الأول من عام 2020.

أما معدل التضخم فقد ارتفع خلال شهر يناير 2020 إلى 5.4% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر يناير 2012، وذلك بتأثير كلاً من العوامل الموسمية لعطلة رأس السنة الصينية، وجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، لتُسجل أسعار الغذاء ارتفاعاً ملحوظاً. وتراجع معدل التضخم إلى 5.2% و 4.3% على أساس سنوي خلال شهري فبراير ومارس على الترتيب.

تجدر الإشارة إلى تعهُد الحكومة الصينية بتخفيضات ضريبية وأشكال أخرى من الدعم للشركات في محاولة للتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على الاقتصاد الصيني. وفي هذا السياق، كشفت مصلحة الدولة للضرائب في الصين عن مبدأ توجيهي للحد من الضغوط المالية في القطاعات الرئيسية، حيث سيتم إلغاء ضريبة الدخل للأشخاص المشاركين في الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، كما سيتم إلغاء ضريبة القيمة المضافة لدافعي الضرائب في قطاعات مثل النقل والمطاعم، مع إمكانية ترحيل الخسائر التي تكبدتها الشركات في عام 2020 إلى فترة أقصاها ثمانية أعوام. كما أقدم بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) في الثالث عشر من شهر مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي يبلغ نحو 79 مليار دولار، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي بنسبة 1%، وهو ما يسهم في توفير السيولة في النظام المصرفي الصيني.

وتشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2019 بمعدل 6.1%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.2% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 6%.

أما فيما يخص **الاقتصاد الهندي**، تشير أحدث تقديرات هيئة الاحصاءات في الهند إلى إنكماشه خلال الربع الأول من عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والتي أدت إلى توقف جميع الأنشطة الاقتصادية، تزامناً مع إنخفاض الاستهلاك الخاص والاستثمار، وقيود السيولة في القطاعين المصرفي وغير المصرفي، والتأخير في الإصلاحات الهيكلية. بجانب تسارع معدل التضخم إلى 7.59% على أساس سنوي خلال شهر يناير 2020 وهو أعلى مستوى منذ عام 2014 مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع حاد في الطلب المحلي، قبل أن يتراجع معدل التضخم إلى 5.84% على أساس سنوي خلال شهر مارس، مقترباً من المعدل المستهدف البالغ 6% وفقاً للبنك المركزي. كما ارتفع معدل البطالة في الهند خلال شهر مارس 2020 إلى أعلى مستوى منذ شهر أغسطس 2016 وهو 8.7% على أساس سنوي.

كما يمكن لمس تباطؤ نمو الاقتصاد الهندي في العديد من القطاعات الأخرى، بدءاً من قطاع الصناعة والنقل والاتصالات والعقارات إلى قطاع الزراعة الذي يُشكل نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر نصف القوة العاملة. وفي هذا السياق، قد يواجه القطاع الزراعي أزمة نقص عمالة خلال موسم الحصاد في الربع الثاني من عام 2020، وذلك في ظل القيود المفروضة على التنقل وإجراءات التباعد الاجتماعي لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

من جانب أخر، تراجعت التوترات التجارية بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية، عقب زيارة الرئيس الأمريكي للهند في نهاية شهر فبراير 2020. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى القرار الأمريكي بشأن سحب نظام الأفضليات المعمم[3] (GSP) من الهند، أكبر مستفيد في العالم من النظام، اعتباراً من الخامس من شهر يونيو 2019. وفي المقابل فرضت الهند رسوماً جمركية على نحو 28 سلعة أمريكية اعتباراً من السادس عشر من شهر يونيو 2019.

وفي محاولة لدعم الاقتصاد، أعلنت الحكومة الهندية عن حزمة تحفيزية بقيمة 22.5 مليار دولار لمدة ثلاثة أشهر، وهو ما يمثل 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، تشمل توفير النقود والحبوب المجانية للفقراء، بالإضافة إلى تمديد الموعد النهائي لتحصيل الضرائب من قطاع الرعاية الصحية والقطاعات ذات الصلة، والتخفيضات الضريبية لرجال الأعمال. علاوة على ذلك، وافق البنك الدولي على تمويل طارئ للهند قيمته مليار دولار، لاحتواء تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على الاقتصاد الهندي الذي يشهد تباطؤ في النمو عقب الصدمتين القويتين التي تعرض لهما، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في شهر نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق الضريبة المركزية الموحدة على السلع والخدمات في شهر يوليو 2017.

كما أعلن بنك الاحتياطي الهندي (RBI) في السابع والعشرون من شهر مارس 2020 عن العديد من الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على النظام المالي وتعزيز السيولة، بهدف دعم معنويات الشركات والمستثمرين، وضمان وصول الشركات إلى الأموال أثناء عملية الإغلاق. تضمنت هذه الإجراءات خفض سعر

[3] نظام يقدم معاملة معفاة من الرسوم الجمركية لسلع الدول المستفيدة المعينة. وتمّ اعتماد البرنامج في إطار منظمة التجارة العالمية بموجب قانون التجارة لعام 1974 لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وتم تنفيذه في 1 يناير 1976.

الفائدة الرئيسي "Repo"، وهو سعر الفائدة على قروضه للبنوك التجارية، بمقدار 75 نقطة أساس ليصل إلى 4.4% وهو أقل مستوى منذ شهر مارس 2010، كما خفض الفائدة على ودائع البنوك التجارية لديه (فائدة الإيداع) بمقدار 90 نقطة أساس إلى 4%، وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية لتوفير نحو 50 مليار دولار من السيولة النقدية للنظام المالي.

هذا ومن المتوقع أن يستمر تأثر الاقتصاد الهندي على المدى القريب بجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) والتي أدت إلى تراجع شهية المستثمرين في الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثمارتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.

وتشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2019 بمعدل 4.2% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2019 والبالغة 4.8%. كما تشير التوقعات الأولية إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.9% في عام 2020 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 5.8%.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2020 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2020، متأثرة بالصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، التي دفعت جميع دول العالم تقريباً إلى إتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام العالمية. جاء الجزء الأكبر من هذا التراجع في شهر مارس 2020 الذي شهد أكبر إنخفاض شهري لأسعار النفط الخام منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2003.

يأتي ذلك بالرغم من، بدء تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق على خفضها سابقاً مع بداية عام 2020، وتوقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر يناير 2020.

و تزامناً مع عدم توصل دول (أوبك +) خلال الإجتماع الوزاري الثامن[4] الذي عُقد في السادس من شهر مارس 2020، إلى إتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم منذ شهر ديسمبر 2016 لينتهي فعلياً في نهاية شهر مارس 2020.

وفي هذا السياق، إنخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 11.6 دولار/برميل، أو ما يعادل 18.4% مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2017 وهو 51.5 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 11.5 دولار/برميل، أي ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2019. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (4)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2019 – 2020).

[4] صفحة رقم 103 من التقرير.

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2019 – 2020)
(دولار/ برميل)

الخامات	2019				2020	التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
سلة أوبك منها :	**63.0**	**67.9**	**62.2**	**63.1**	**51.5**	**(11.6)**	**(11.5)**
خليط الصحراء الجزائري	63.3	69.1	61.5	64.1	52.9	(11.3)	(10.5)
العربي الخفيف السعودي	64.0	68.7	63.1	64.2	52.7	(11.4)	(11.3)
موربان الاماراتي	64.8	68.0	62.5	63.7	52.7	(11.0)	(12.1)
خام الكويت	63.1	68.0	62.5	63.5	51.8	(11.7)	(11.3)
السدرة الليبي	62.3	68.1	61.4	63.6	50.6	(13.1)	(11.7)
البصرة العراقي	62.5	67.7	61.8	62.6	50.8	(11.8)	(11.7)
خامات اخرى :							
دبي	**63.5**	**67.4**	**61.1**	**62.1**	**50.7**	**(11.3)**	**(12.7)**
البحري القطري	**64.1**	**68.8**	**62.9**	**64.9**	**53.1**	**(11.8)**	**(11.0)**
برنت	**63.2**	**68.7**	**61.8**	**63.2**	**50.2**	**(13.0)**	**(13.0)**
خام غرب تكساس	**54.9**	**59.8**	**56.4**	**57.0**	**46.0**	**(11.0)**	**(8.9)**

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.
* أسعار خامات سلة أوبك تقديرية.
ملاحظة: تم استثناء خام اورينت الاكوادوري من سلة خامات أوبك بدء من السادس من شهر مارس 2020.

الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2014- 2020)
(دولار/برميل)

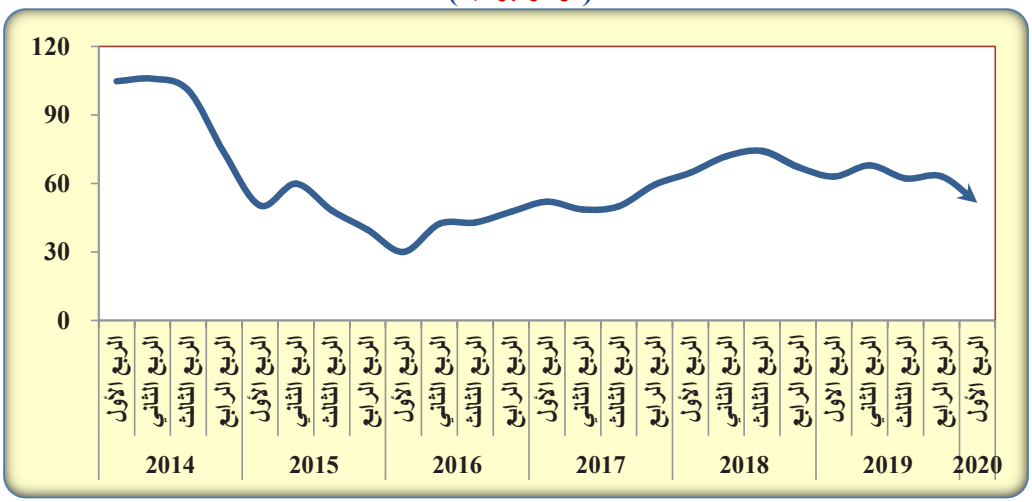

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الأول من عام 2020 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.5 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع 1.2 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق. في حين يزيد متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 1.3 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع 0.1 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى إنخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، حيث إنخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 11.3 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 50.7 دولار/برميل، وإنخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 13 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق

ليبلغ 50.2 دولار/برميل، كما إنخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 11 دولار/برميل مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 ليبلغ 46 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى إنخفاض أسعار النفط الخام الآجلة في نهاية جلسات التداول في الأسواق الأسيوية (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الأثنين الموافق التاسع من شهر مارس 2020، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ شهر فبراير 2016، مسجلة أكبر تراجع بالنسبة المئوية في يوم واحد منذ عام 1991، حيث أنهت عقود خام برنت جلسات التداول منخفضة بنحو 24.1%، لتبلغ 34.36 دولار للبرميل عند التسوية، كما إنخفضت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 24.6%، لتبلغ 31.13 دولار للبرميل عند التسوية. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى عدم توصل دول (أوبك +) إلى إتفاق بشأن إجراء خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم والذي ينتهي في الحادي والثلاثون من شهر مارس 2020. كما تجدُر الإشارة إلى تهاوي أسعار النفط الخام الآجلة، يوم الأثنين الموافق الثلاثون من شهر مارس 2020، إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2002، تزامناً مع تفاقم أزمة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث أنهت عقود خام برنت جلسات التداول منخفضة بنحو 8.7%، لتبلغ 22.76 دولار للبرميل عند التسوية، كما إنخفضت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 6.6%، لتبلغ 20.09 دولار للبرميل عند التسوية.

وشهد الربع الأول من عام 2020 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد تقلصت خلال هذا الربع لتصل إلى 4.8 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 5.5 دولار/ برميل خلال الربع السابق، كما يُعد أقل بالمقارنة مع 9 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

وفي هذا السياق، اتسعت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس في شهر يناير 2020 على خلفية زيادة مخاوف المستثمرين بشأن سوق النفط الأمريكية، والذي شهد تراجع معدلات تشغيل مصافي النفط العاملة، وارتفاع مخزونات الغازولين وزيت الوقود المقطر. وتقلصت الفروقات بين خام برنت وخام غرب تكساس بعد ذلك لتصل خلال شهر مارس 2020 إلى أدنى مستوى لها

منذ شهر يونيو 2017 وهو 3.28 دولار/برميل، حيث إنخفضت أسعار خام برنت بشكل أكبر متأثرة بتراكم المخزونات في حوض المحيط الأطلسي نتيجة التراجع الحاد في الطلب على النفط وإنخفاض معدلات تشغيل مصافي تكرير النفط العالمية، فضلاً عن التوقعات بارتفاع تدفقات النفط الخام من الشرق الأوسط إلى أوروبا. في حين أعطت التوقعات بإنخفاض نمو إمدادات النفط الخام الأمريكية خلال عام 2020 بسبب خفض الاستثمارات وتوسيع قدرات خطوط الأنابيب، بعض الدعم لخام غرب تكساس. ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (5)*** ***والجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

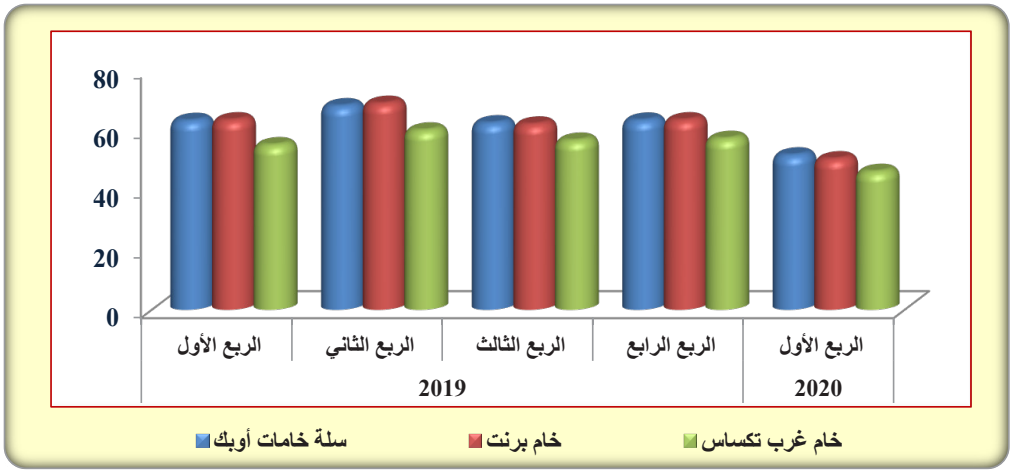

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2020 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت إنخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق كما شهدت إنخفاضاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

حيث إنخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 17.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 52.7 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 17.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 18.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 51.8 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 17.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد إنخفض خام موربان الإماراتي بنسبة 17.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 52.7 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 18.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما إنخفض خام السدرة الليبي بنسبة 20.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 50.6 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 18.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وإنخفض كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 17.6% و18.2% و 18.9% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 52.9 دولار/برميل و53.1 دولار/برميل و 50.8 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 16.5% و17.2% و 18.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

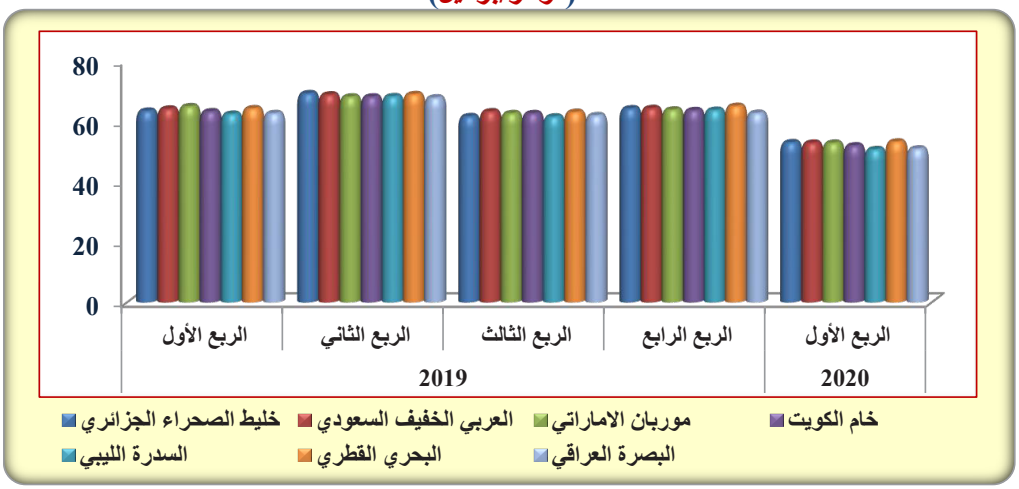

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الإنخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2020 في بعض الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى إنخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1.2.1. أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز إنخفاضاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 23.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 57.3 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 14.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط أسعار الغازولين الممتاز في بقية الأسواق، حيث إنخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 21.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 55.2 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 15.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** إنخفض متوسط السعر بنسبة 19.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 16.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق الخليج الأمريكي***، إنخفض متوسط السعر بنسبة 19.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 61.2 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2020، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (7).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2019 – 2020)

(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2019		سنغافورة	67.3	77.0	62.6
		روتردام	74.6	79.3	59.8
		البحر المتوسط	65.4	79.2	62.1
		الخليج الامريكي	73.2	74.3	60.2
الربع الثاني		سنغافورة	74.8	80.1	63.6
		روتردام	87.2	81.8	61.2
		البحر المتوسط	77.5	81.1	64.5
		الخليج الامريكي	87.5	76.2	60.2
الربع الثالث		سنغافورة	72.7	77.1	60.6
		روتردام	79.1	77.9	58.8
		البحر المتوسط	72.0	77.7	62.1
		الخليج الامريكي	82.0	73.8	50.7
الربع الرابع		سنغافورة	75.0	76.9	42.4
		روتردام	77.3	79.0	60.8
		البحر المتوسط	70.5	78.2	64.9
		الخليج الامريكي	76.0	74.2	39.1
الربع الأول 2020		سنغافورة	57.3	62.4	42.4
		روتردام	62.1	63.0	51.0
		البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
		الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الرابع 2019	سنغافورة	(17.7)	(14.5)	(0.1)
		روتردام	(15.2)	(16.0)	(9.9)
		البحر المتوسط	(15.3)	(16.3)	(10.3)
		الخليج الامريكي	(14.8)	(16.4)	(2.7)
	الربع الأول 2019	سنغافورة	(10.0)	(14.6)	(20.2)
		روتردام	(12.5)	(16.3)	(8.8)
		البحر المتوسط	(10.2)	(17.2)	(7.53)
		الخليج الامريكي	(12.0)	(16.5)	(23.8)

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2019- 2020)
(دولار/برميل)

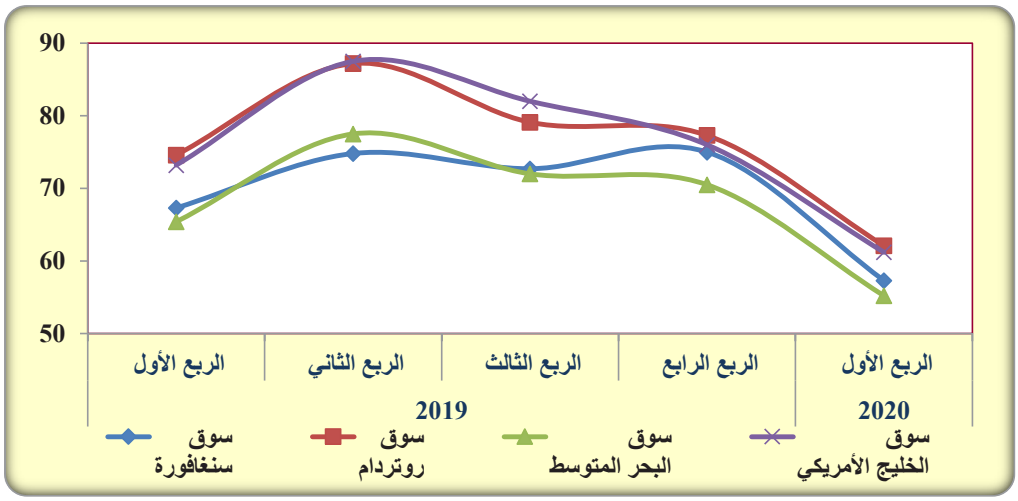

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر فبراير 2020 حوالي 19.7% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 36.8% في كندا، و 45.3% في اليابان، و 53.7% في أسبانيا، وأكثر من 62% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 62.6%، فرنسا 62.8%، والمملكة المتحدة 63.2%، وإيطاليا 64.9%)، ***كما يوضح الشكل (8)***.

الشكل (8)
نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر فبراير 2020
(دولار/لتر)

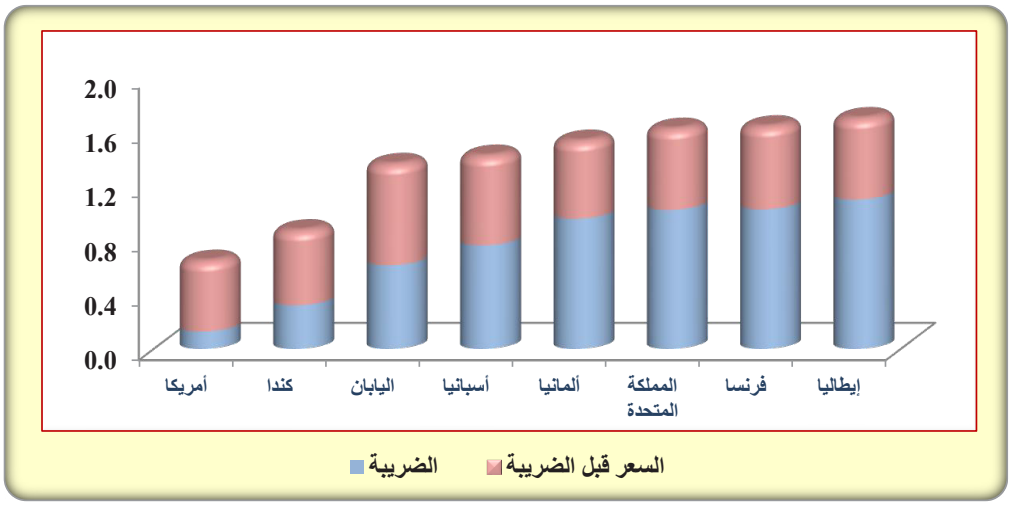

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، مارس 2020.

2.2.1. أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2020 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق الرئيسية في العالم (باستثناء سوق الخليج الأمريكي)، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 63 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 20.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 20.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر 62.4 دولار/برميل بنسبة إنخفاض 18.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 19% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 61.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 20.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 21.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 57.8 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة إنخفاض 22.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 22.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

3.2.1. أسعار زيت الوقود

إنخفضت أسعار زيت الوقود في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 15.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 54.6 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 12.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. و إنخفض متوسط السعر في ***سوق روتردام*** بنسبة 16.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 51 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 14.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما إنخفض متوسط سعر زيت الوقود بشكل طفيف في كلاً من سوق ***سنغافورة*** بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 42.4 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 32.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 36.4 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 39.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود على السفر وتدابير العزل التي إتُخذت للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) مما كان له تأثير سلبي على الطلب العالمي على زيت الوقود.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2020

ساد خلال الربع الأول من عام 2020 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[5]) إنخفاضاً بنحو 700 ألف برميل/ يوم خلال الربع الأول من عام 2020، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99.7 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 500 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل عام إلى تراجع الإمدادات النفطية لكلاً من دول أوبك، والولايات المتحدة التي شهدت إنخفاضاً هو الأول منذ الربع الثالث من عام 2016، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (9).***

[5] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك**	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الأول 2019		34.8	64.4	99.2
الربع الثاني		34.3	64.4	98.7
الربع الثالث		33.7	64.8	98.5
الربع الرابع		33.9	66.4	100.3
الربع الأول 2020*		33.2	66.5	99.7
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2019	(0.7)	0.02	(0.7)
	الربع الأول 2019	(1.6)	2.1	0.5

* بيانات تقديرية.

** لا تشمل بيانات دولة الأكوادور التي أعلنت إنسحابها من عضوية منظمة أوبك بدء من شهر يناير 2020.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

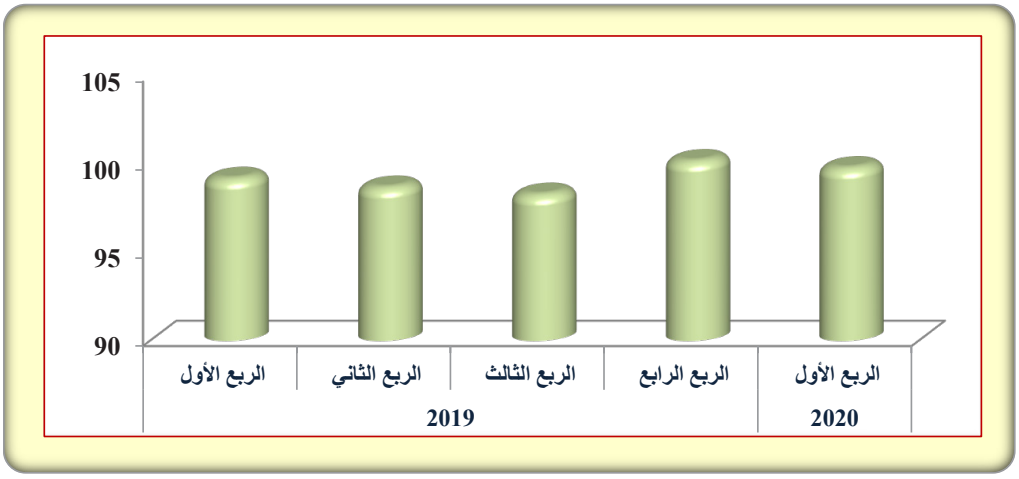

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك[6]**

إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 33.2 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 1.6 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2020، فقد بلغت 33.3%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 33.8%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 35.1%، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

وقد إنخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.3 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام الماضي، لتصل إلى 4.9 مليون برميل/يوم.

يأتي ذلك على خلفية الالتزام باتفاق تعديل خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) التي توصلت إليه في السادس من شهر ديسمبر 2019 بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها. والإنخفاض الحاد في إنتاج ليبيا من النفط الخام، بسبب إغلاق الموانئ وحقول النفط، ومن بينها حقل الشرارة (أكبر حقل نفطي في أقصى جنوب غربي ليبيا)، ليصل إلى 91 ألف برميل/يوم فقط خلال شهر مارس 2020، وهو مستوى منخفض بنحو 88% مقارنة بشهر يناير 2020. تزامناً مع استمرار تراجع إنتاج إيران النفطي ليصل إلى نحو 2 مليون برميل/يوم خلال شهر مارس 2020 وهو أدنى مستوى مسجل خلال ثلاثون عاماً، إنعكاساً للضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني. واستمرار تراجع إمدادات فنزويلا من النفط الخام، لتصل إلى 660 ألف برميل/يوم خلال شهر مارس 2020، نتيجة الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

[6] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل طفيف بلغ نحو 20 ألف برميل/يوم فقط، أي بنسبة 0.03% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 66.5 مليون برميل/ يوم، مرتفعاً بنحو 2.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (10)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

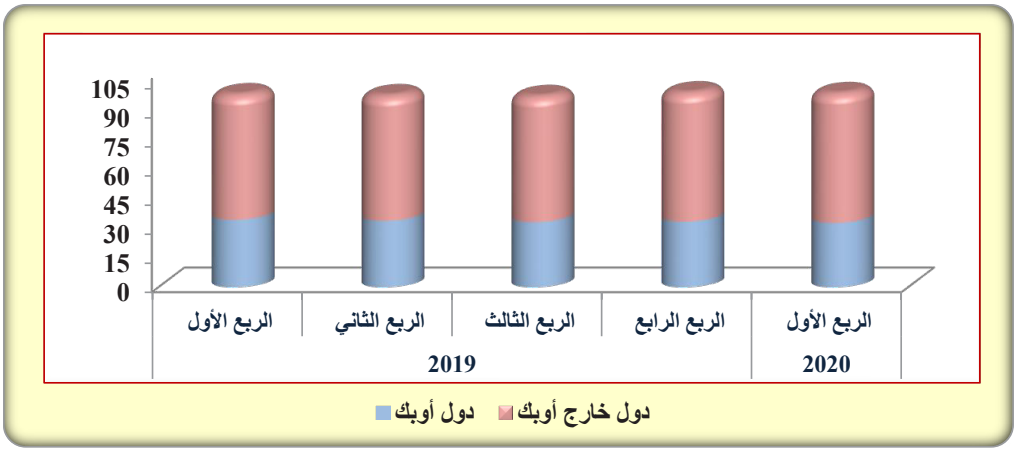

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الإرتفاع الطفيف في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادت كل من النرويج والبرازيل وروسيا، مع تراجع إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام.

وفي هذا السياق، تراجع إنتاج مجموعة دول أمريكا الشمالية للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام 2017، حيث إنخفض إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ 19.05 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. تجدُر الإشارة إلى أن متوسط انتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد إنخفض خلال شهر يناير 2020 بنحو 67 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 12.7 مليون برميل/ يوم،

ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى حوالي 12.8 مليون برميل/يوم في شهر فبراير، واستقر في نهاية شهر مارس عند نفس مستوى الشهر السابق، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع إنتاج النفط الصخري في كلاً من ولاية Texas وولاية North Dakota.

يأتي هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 20 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالمستوى المحقق خلال الربع السابق، تزامناً مع خطط خفض النفقات الرأسمالية التي أقرتها الشركات الخمس الرئيسية في مقاطعة Alberta نتيجة تراجع أسعار النفط الخام على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). وهنا تجدُر الإشارة إلى إنخفاض إنتاج الخام الكندي الثقيل منذ شهر يناير 2019 بموجب قيود الإنتاج التي فرضتها حكومة مقاطعة Alberta الكندية لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، هذا وقد تم تمديد الالتزام بتلك القيود حتى نهاية شهر ديسمبر 2020. كما ارتفعت إمدادات المكسيك النفطية بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2020، على خلفية زيادة الإنتاج التي يقودها حقل Xanab منذ شهر يوليو 2019، تزامناً مع التراجع الملحوظ في إنتاج حقول Ku-Maloob-Zaap (KMZ)، وتأجيل عدد من مشاريع التطوير لنحو 20 حقلاً نفطياً.

ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 10 ألف برميل/يوم الربع الأول من عام 2020، وذلك على خلفية زيادة إنتاج البرازيل، وبخاصة خلال شهر يناير 2020 مسجلاً رقم قياسي جديد وهو 3.17 مليون ب/ي ، نتيجة الإنتاج المتزايد من حقلي Lula و Búzios. قبل أن ينخفض الإنتاج في خلال شهر فبراير 2020 إلى 2.97 مليون ب/ي، نتيجة عمل المنصة العائمة P-75 FPSO في حقل Búzios بنحو خمس طاقتها الإنتاجية. وواصل إنخفاضه بشكل نسبي خلال شهر مارس 2020 وذلك رغم زيادة إنتاج حقول منطقة ما قبل الملح وبخاصة حقل Buzios (أكبر حقل نفط في المياة العميقة في العالم بتكلفة رفع منخفضة) إلى مستوى قياسي بلغ 520 ألف برميل/يوم، وفقاً لشركة Petrobras البرازيلية.

وتزامناً مع بدء تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض إضافي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل/يوم، مطلع عام 2020، إنخفض إنتاج روسيا من النفط الخام خلال الربع الأول من

عام 2020 وبخاصة خلال شهري فبراير ومارس، مسجلاً نحو 10.6 مليون برميل/يوم. بينما شهد إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في روسيا ارتفاعاً بسبب الأنماط الموسمية في غرب سيبيريا من عدة مشاريع مثل Yamal LNG، و Rospan، وشمال Russkoye وحقل غاز Chayandinskoye. وبشكل عام، ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 50 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.5 مليون برميل/ يوم. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

وارتفعت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 130 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك على خلفية الزيادة الملحوظة في إنتاج حقل Johan Sverdrup وحقل Skogul في النرويج خلال شهر فبراير 2020، وبدء الإنتاج من المرحلة الأولى لمشروع Ærfugl في بحر النرويج ، وذلك قبل ثلاث أعوام من الموعد المحدد، وهو أحد أكثر مشاريع التنمية ربحية على الجرف النرويجي بسعر تعادل يبلغ حوالي 15 دولار/برميل. يذكر أن إنتاج النفط النرويجي قد إنخفض إلى أقل مستوى له على الإطلاق وهو 1.4 مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو 2019. وارتفع الإنتاج في المملكة المتحدة خلال شهر يناير 2020 مسجلاً 1.21 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى له منذ شهر مارس 2019، قبل أن ينخفض بعد ذلك ليصل إلى 1.07 مليون برميل/يوم خلال شهر مارس. وبشكل عام من المتوقع استقرار معدل إنتاج المملكة المتحدة خلال عام 2020 عند نفس مستوى العام السابق وهو 1.15 مليون برميل/يوم.

هذا ومن المتوقع إنخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2020 بنحو 3.53 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 61.5 مليون برميل/يوم.

ويوضح ***الشكل (11)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2019- 2020).

الشكل (11)
التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

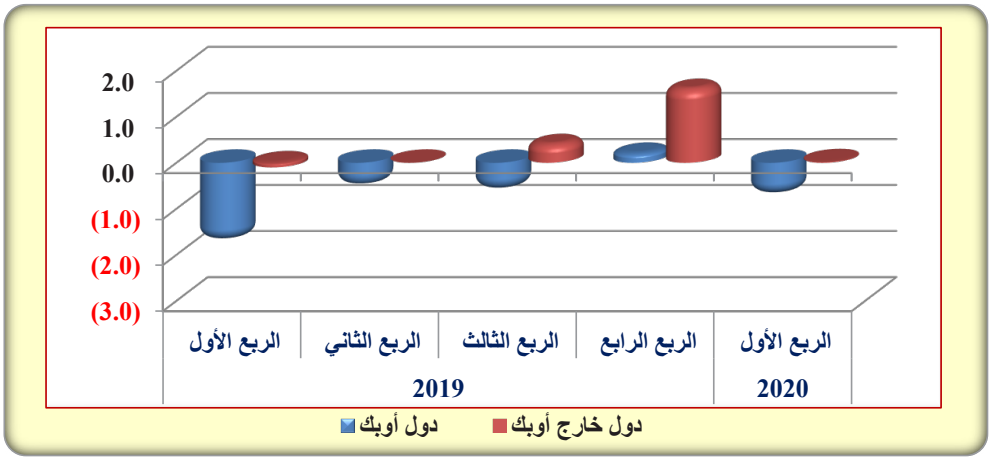

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[7]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

إنخفض معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 174 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.9% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الإنخفاض الأول منذ الربع الثالث من عام 2016، ليبلغ 8.915 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 764 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 9.4% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى، جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط الخام إلى مستويات أقل من تكلفة الكثير من منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، ليتراجع إقبال المستثمرين في الأسهم والسندات على شركات التنقيب الصغيرة والمستقلة، والتي كانت سبباً رئيسياً في طفرة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في وقت سابق، حيث إنخفضت أسهم شركات الطاقة المدرجة في البورصة الأمريكية بنسبة 24% خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 2020، وهو أكبر انخفاض أسبوعي منذ شهر أكتوبر 2008، وأعلن عدد كبير من هذه

[7] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

الشركات عن وقف العمل، وفقاً لبلومبيرج. كما إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة، بالتزامن من خطط خفض النفقات الرأسمالية، حيث أعلنت شركة Occidental، أحد أكبر منتجي النفط في الولايات المتحدة، عن إيقاف كافة أنواع الإنفاق الاستثماري لديها. وبدء عدد من شركات النفط الصخري مثل شركة Whiting للحفر عن بدء تسجيل إفلاسهر، في حين لجأت العديد من الشركات إلى إعادة هيكلة مديونياتها لتجنب إعلان إفلاسها، وفقاً لبعض المصادر.

يأتي ذلك عقب التباطؤ الذي شهده نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري خلال عام 2019، رغم ارتفاعه لمستوى قياسي بلغ 9.089 مليون برميل/يوم في شهر ديسمبر، بسبب مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، بخاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. إلى جانب تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط الأنابيب، تزامناً مع قيام شركات نفط صخري عديدة بخفض الإنفاق تحت ضغط المستثمرين، الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الأول من عام 2020، فقد واصل إنخفاضه للربع الخامس على التوالي بنحو 23 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 712 حفارة، وهو مستوى منخفض بنحو 223 حفارة مقارنة بالربع الأول من عام 2019. الجدير بالذكر، أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً شهرياً متواصلاً منذ بداية عام 2019. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).***

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2019 – 2020)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الأول 2019		8.151	935
الربع الثاني		8.440	884
الربع الثالث		8.743	816
الربع الرابع		9.089	735
الربع الأول 2020*		8.915	712
التغير عن	الربع الرابع 2019	(0.174)	(23)
	الربع الأول 2019	0.764	(223)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2019)

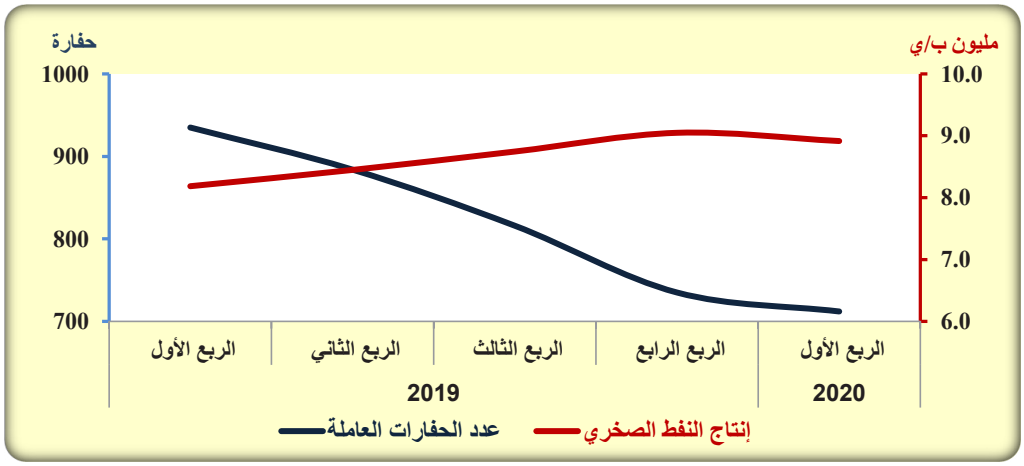

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 257 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو التراجع الفصلي الخامس لها على التوالي منذ الربع الأخير من عام 2018، ليبلغ عددها 3020 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 1188 بئر أو بنسبة تراجع تقدر بحوالي 28.2% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي أدت إلى إنخفاض في أسعار النفط الخام، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الأبار المحفورة.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد أبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً متواصلاً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاساً للتراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام ذلك الحين، ***كما يوضح الشكل (13).***

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2014 – 2020)

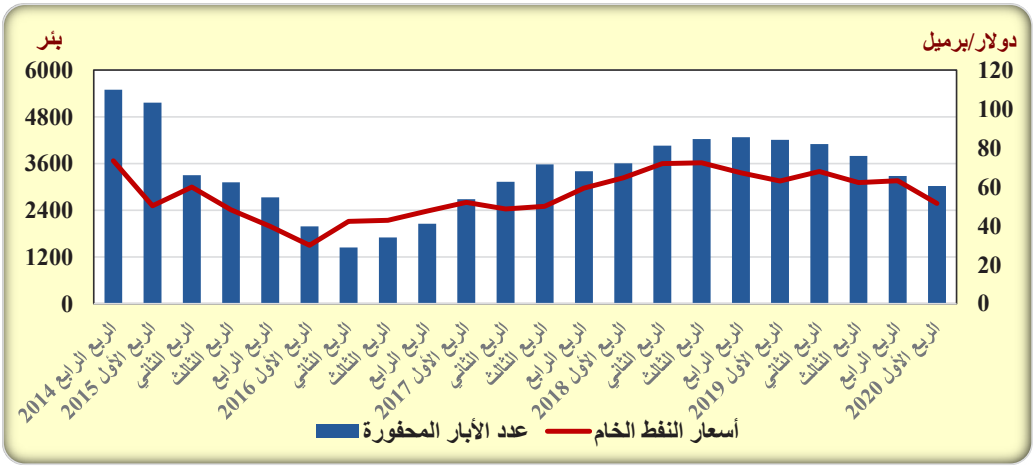

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 429 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 3231 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 334 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الأول من عام 2020 بنحو 211 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 7575 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 914 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2019.

هذا وتشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إلى أن الولايات المتحدة ستتحول مرة أخرى إلى مستورد صافي للنفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2020، وخلال أغلب الفترة المتبقية حتى نهاية عام 2021. وبشكل عام، يتوقع تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال عام 2020 بنحو 540 ألف برميل/يوم مقارنة بالعام الماضي، ليصل إلى 11.69 مليون برميل/يوم، يعقبه تراجع بنحو 790 ألف برميل/يوم خلال عام 2021.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

إنخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغ نحو 8.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 8.3%، ليصل إلى 92.4 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 6.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وذلك على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل التي إتخذتها دول العالم لمواجهة إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/ يوم)

		الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي
الربع الأول 2019		47.7	51.1	98.8
الربع الثاني		47.2	51.4	98.6
الربع الثالث		48.5	52.0	100.5
الربع الرابع		48.3	52.5	100.8
الربع الأول 2020*		45.3	47.1	92.4
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2019	(3.0)	(5.4)	(8.4)
	الربع الأول 2019	(2.4)	(4.0)	(6.4)

*بيانات تقديرية

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

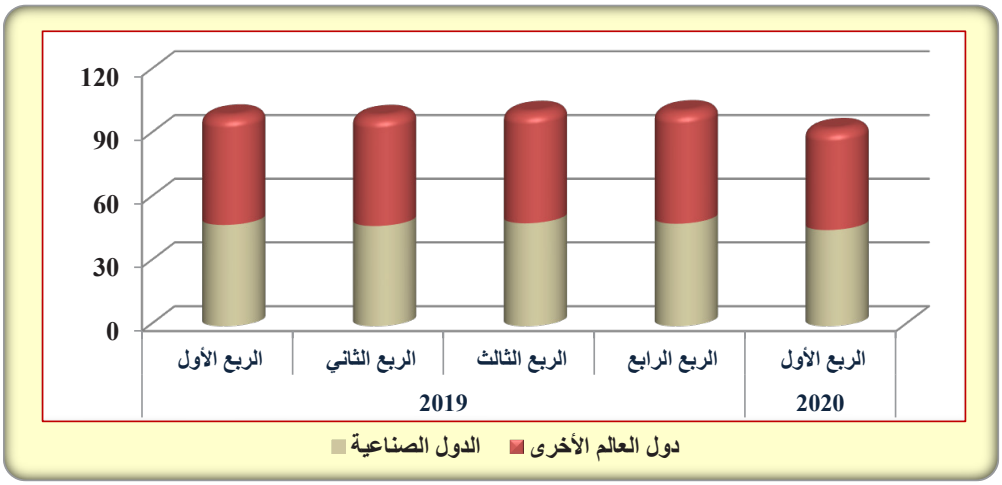

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

هذا وتشير التوقعات إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط خلال عام 2020 بشكل حاد يبلغ نحو 9.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 9.1%، ليصل إلى نحو 90.6 مليون برميل/ يوم.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2020:

- **الطلب على النفط في الدول الصناعية**

إنخفض طلب الدول الصناعية على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 3 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 45.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية إنخفض طلب دول الأمريكتين بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.5 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على النفط في الولايات المتحدة، حيث إنخفض خلال شهر يناير 2020 مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 20.2 مليون برميل/يوم، مسجلاً أكبر إنخفاض شهري على مدى عام، وذلك على خلفية ضعف الطلب على المنتجات البترولية الخفيفة خاصة تلك المستخدمة كمواد وسيطة لصناعة البتروكيماويات مثل غاز البترول المسيل/الغاز الطبيعي المسيل، إلى جانب تراجع الطلب على الديزل نظراً للطقس الأكثر دفئاً من المعتاد في مثل هذا الوقت من العام. وتواصل إنخفاض الطلب الأمريكي خلال شهر فبراير مسجلاً 20.1 مليون/يوم متأثراً بنفس العوامل التي شهدها خلال الشهر السابق، إضافة إلى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة. وفي شهر مارس 2020 إنكمش الطلب المحلي الأمريكي على النفط بشكل حاد بالتزامن جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي دفعت الولايات المتحدة إلى فرض قيود على حركة السفر، وإجراء عمليات أغلاق شبه كاملة للاقتصاد، مما أثر بشدة على الطلب على النفط في قطاعي النقل والصناعة.

كما إنخفض الطلب على النفط في كلاً من كندا والمكسيك بشكل حاد، نتيجة الإنخفاض الملحوظ في الطلب على غالبية المنتجات البترولية الرئيسية، خاصة الغازولين والديزل والنافتا والكيروسين.

وإنخفض طلب دول أوروبا بحوالي 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإنتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد (Covid-19) الذي أدى إلى ضعف الطلب على الغازولين والديزل والنافتا وزيت الوقود المتبقى، وإنخفضت مؤشرات الإنتاج الصناعي في الاقتصادات الأربعة الرئيسية، ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا، كما كان لكل من ضعف بيانات الاقتصاد الكلي، والأحوال الجوية الأكثر دفئاً من المعتاد في مثل هذا التوقيت من العام، دوراً في تراجع الطلب على النفط.

بينما إنخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي بشكل بحوالي 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.9 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. يأتي هذا على خلفية استمرار التراجع الذي تشهده اليابان في الطلب على النفط على مدى التسعة أشهر الأخيرة، وبخاصة مع بدء تطبيق ضرائب الاستهلاك المرتفعة في بداية شهر أكتوبر 2019، وذلك وفقاً لوزارة الاقتصاد اليابانية، التي أشارات إلى تقلص الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية تقريباً، وهو نفس الأمر الذي شهدته كوريا الجنوبية، تزامناً مع جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ***كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا/الهادي	إجمالي الدول الصناعية
الربع الأول 2019		25.1	14.1	8.5	47.7
الربع الثاني		25.3	14.3	7.6	47.2
الربع الثالث		26.0	14.8	7.7	48.5
الربع الرابع		26.0	14.3	8.1	48.3
الربع الأول 2020 *		24.5	13.0	7.9	45.3
التغير	**الربع الرابع 2019**	(1.5)	(1.3)	(0.2)	(3.0)
عن	**الربع الأول 2019**	(0.6)	(1.1)	(0.6)	(2.4)

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

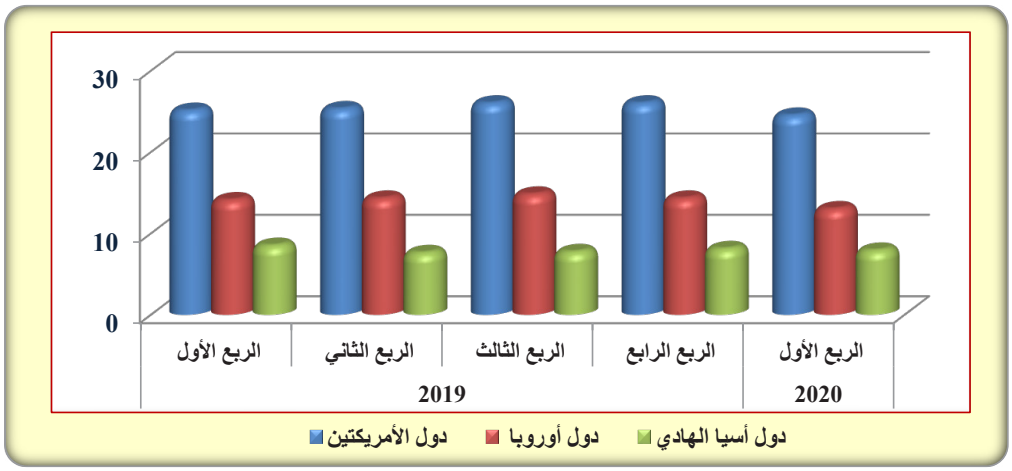

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويتوقع إنخفاض طلب الدول الصناعية على النفط بحوالي 5.2 مليون برميل/ يوم خلال عام 2020، أي بنسبة 10.9% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 42.7 مليون برميل/ يوم.

- **الطلب على النفط في الدول النامية**

إنخفض طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 4.7 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 10.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 41.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 3.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، إنخفض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الأول من عام 2020 بواقع 280 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 480 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث إنخفض الطلب على النفط في الدول العربية بنحو 126 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق و الربع المماثل من العام الماضي، ليصل إلى 7.1 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 16.9% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الأول من عام 2020. بينما إنخفض طلب

الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 154 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.1 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 354 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية النامية فقد شهد إنخفاضاً حاداً خلال الربع الأول من عام 2020 بلغ نحو 4.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 23.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 3.1 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث تهاوى الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 3.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 10.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2020، وهو مستوى منخفض بنحو 2.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، سجل الطلب على النفط في الصين تراجعاً نسبياً خلال شهر يناير 2020، وذلك على خلفية إنخفاض الطلب على وقود النقل، وخاصة وقود الطائرات والغازولين،بالرغم من عطلة رأس السنة القمرية الجديدة التي عادة ما تشهد زيادة كبيرة في حركة السفر، ويعزى ذلك إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وشهد شهر فبراير 2020 أكبر إنخفاض شهري على الإطلاق في طلب الصين على المنتجات النفطية (بإستثناء زيت الوقود المتبقي الذي حصل على دعم من توليد الكهرباء في القطاع السكني)، تزامناً مع الإجراءات الحكومية للحد من السفر الجوي وإغلاق المدن وتوقف الإنتاج الصناعي في محاولة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وفي هذا السياق تراجع الطلب على الغازولين إلى 2.1 مليون برميل/يوم وهو أدنى مستوى منذ شهر أغسطس 2013، وإنخفض الطلب على وقود الطائرات بنسبة 52% على أساس سنوي، نتيجة تراجع حركة السفر بنسبة 83.5%،وفقاً لمكتب الإحصاء الصيني. وتواصل تأثر الطلب على النفط في الصين بجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في شهر مارس 2020، لينكمش بشكل حاد بلغ أكثر من 2 مليون برميل/يوم.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد إنخفض الطلب على النفط بنحو 360 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.7 مليون برميل/ يوم، منخفضاً بنحو 290 ألف برميل/يوم مقارنة الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، إنخفض الطلب على النفط في الهند خلال شهر يناير 2020 بنحو 94 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، نتيجة إنخفاض الطلب على الديزل، على الرغم من ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى أعلى مستوياته منذ ثمانية أشهر، إلى جانب إنخفاض الطلب على زيت الوقود، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تنفيذ التغييرات التنظيمية للمنظمة البحرية الدولية (IMO 2020). وفي شهر فبراير ارتفع الطلب على النفط بشكل طفيف بلغ نحو 40 ألف برميل/يوم، تزامناً مع تحسن المؤشرات الصناعية، ولكنه ظل أدنى بكثير من متوسط مستويات النمو المسجلة خلال الأعوام الثلاث السابقة. قبل أن ينخفض الطلب على النفط خلال شهر مارس بنحو 800 ألف برميل/اليوم على أساس سنوي، وهو أكبر إنخفاض على الإطلاق، وذلك على خلفية التدابير التي فرضتها الحكومة للحد من على إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، والتي أدت إلى تباطؤ نشاط البناء والأنشطة الزراعية، بالإضافة إلى التباطؤ الكبير في مبيعات المركبات التجارية.

ومن جهة أخرى، إنخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 280 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. حيث إنخفض الطلب على النفط في البرازيل بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.7 مليون برميل/يوم، تزامناً مع إنخفاض الطلب على معظم المنتجات البترولية وبخاصة الغازولين ووقود الطائرات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما إنخفض طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 180 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم.

- **الطلب على النفط في الدول المتحولة**

شهد طلب الدول المتحولة على النفط إنخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 670 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 240 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الإنخفاض

بشكل رئيسي من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي تراجع طلبها على النفط بحوالي 540 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، تزامناً مع إنخفاض طلب باقي الدول المتحولة بنحو 130 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).***

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، (2019 – 2020)

(مليون برميل/ يوم)

	2019				2020	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الدول النامية	**45.6**	**46.0**	**46.4**	**46.6**	**41.9**	**(4.7)**	**(3.7)**
منها الدول العربية :	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.1**	**(0.1)**	**(0.1)**
الدول الأعضاء	6.1	6.1	6.1	6.1	6.0	(0.1)	(0.1)
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	(0.03)	(0.03)
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.5**	**5.1**	**5.8**	**5.3**	**5.1**	(0.2)	**(0.4)**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.7**	**12.3**	**13.0**	**12.5**	**12.2**	(0.3)	**(0.5)**
الدول الآسيوية النامية	**26.5**	**27.2**	**26.5**	**27.6**	**23.4**	**(4.1)**	**(3.1)**
منها: الصين	12.6	13.2	13.0	13.5	10.3	**(3.3)**	(2.4)
الهند	5.0	4.8	4.5	5.1	4.7	(0.4)	(0.3)
الدول الأخرى	8.9	9.2	9.0	8.9	8.4	(0.5)	(0.5)
دول أمريكا اللاتينية	**6.4**	**6.6**	**6.9**	**6.5**	**6.3**	**(0.3)**	(0.1)
منها: البرازيل	2.8	2.8	2.8	2.8	2.7	(0.1)	(0.1)
الدول الأخرى	3.6	3.8	4.1	3.7	3.6	(0.2)	–
الدول المتحولة	**5.5**	**5.4**	**5.7**	**5.9**	**5.2**	**(0.7)**	(0.2)
منها: الاتحاد السوفيتي السابق	4.7	4.7	5.0	5.0	4.5	(0.5)	(0.2)
إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	**51.0**	**51.4**	**52.0**	**52.5**	**47.1**	**(5.4)**	**(4.0)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

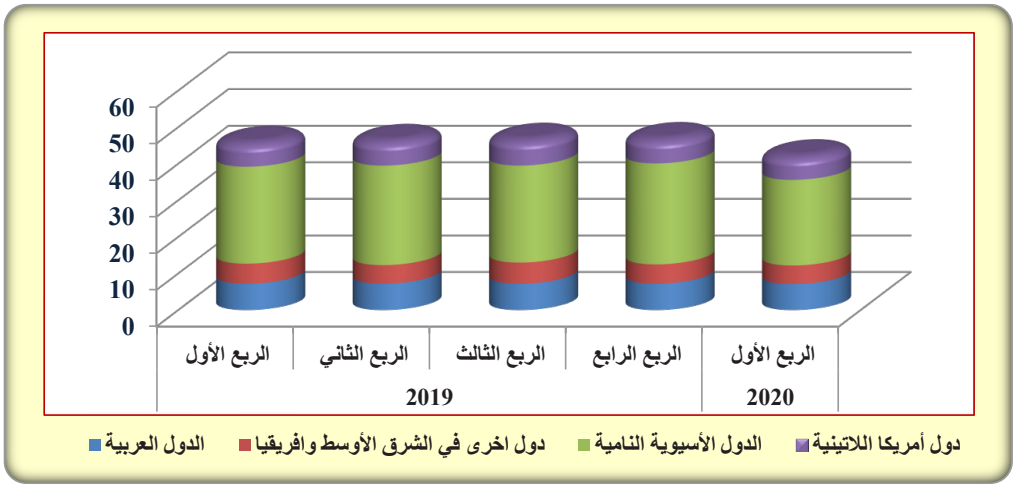

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

هذا ويتوقع إنخفاض طلب الدول النامية والمتحولة بحوالي 3.9 مليون برميل/ يوم خلال عام 2020، أي بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 47.9 مليون برميل/ يوم.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 ارتفاعاً ملحوظاً مقداره 517 مليون برميل، أي بنسبة 5.8% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 9.390 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 620 مليون برميل، أي بنسبة 7.1% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية[8]**

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 49 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.951 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 83 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق.

[8] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية*** قد ارتفع في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 24 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.120 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 6 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** في الدول الصناعية بمقدار 25 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.831 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 77 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن ***المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين*** قد ارتفع بمقدار 54 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.592 مليار برميل (منها 646 مليون برميل من النفط الخام و 946 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 83 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 20 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.281 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 58 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة*** بشكل ملحوظ بلغ نحو 39 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 469 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ نهاية الربع الثاني من عام 2019، مما شكل ضغطاً على الطاقة الاستيعابية لمنشآت التخزين بنقطة التسليم الفعلي Cushing في ولاية Oklahoma الأمريكية. بينما إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 19 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 812 مليون برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الإنخفاض الملحوظ في طلب مصافي تكرير النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخام، وبخاصة خلال شهر مارس 2020 الذي شهد تراجع معدلات تشغيل تلك المصافي في الأسبوع الأخير منه إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من سبعة أعوام[9]، تزامناً مع التراجع الحاد في الطلب المحلي، وذلك على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل المفروضة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

[9] صفحة رقم 86 من التقرير.

أما ***المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية*** فقد ارتفع بمقدار 34 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.006 مليون برميل (منها 353 مليون برميل من النفط الخام و 653 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 27 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع المخزون التجاري من المنتجات النفطية بنحو 31 مليون برميل، على خلفية التراجع الحاد في الطلب المحلي بسبب إغلاق الاقتصاد بشكل شبه كامل لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

بينما إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا*** (وبخاصة مخزون النفط الخام) بشكل ملحوظ بلغ 38 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 353 مليون برميل (منها 121 مليون برميل من النفط الخام و 232 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 27 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع واردات اليابان من النفط الخام خلال شهري يناير وفبراير 2020، وسط إنخفاض معدلات تشغيل المصافي، وضعف الطلب على المنتجات النفطية، الذي شهد خلال شهر يناير 2020 أكبر تراجع شهري له منذ عام 2016، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في شهر يناير 2017. وتراجعت عن متوسطها لخمس سنوات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد عن هذا المتوسط مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في شهر ديسمبر 2018. وتزامناً مع دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، تراجعت هذه الزيادة إلى نحو 7.6 مليون برميل فقط في شهر أبريل، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد ذلك، على الرغم من استمرار الالتزام القوي بتلك التعديلات، مسجلة 67 مليون برميل في شهر يونيو 2019. وانعكس قرار دول (أوبك +) بتمديد إتفاق خفض الإنتاج حتى شهر مارس 2020 على المخزونات

التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تراجعت الزيادة عن متوسط السنوات الخمس السابقة لتصل إلى 29.5 مليون برميل في شهر ديسمبر 2019. ومع بدء تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق على خفضها سابقاً، مع بداية عام 2020، تراجعت الزيادة عن متوسط السنوات الخمس السابقة إلى 12.9 مليون برميل، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد ذلك، وبخاصة في شهر مارس 2020 لتصل إلى 88.6 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ شهر ديسمبر 2017. ***كما يوضح الشكل (17).***

الشكل (17)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الخمس سنوات السابقة، خلال الفترة (يناير 2017 – مارس 2020)
(مليون برميل)

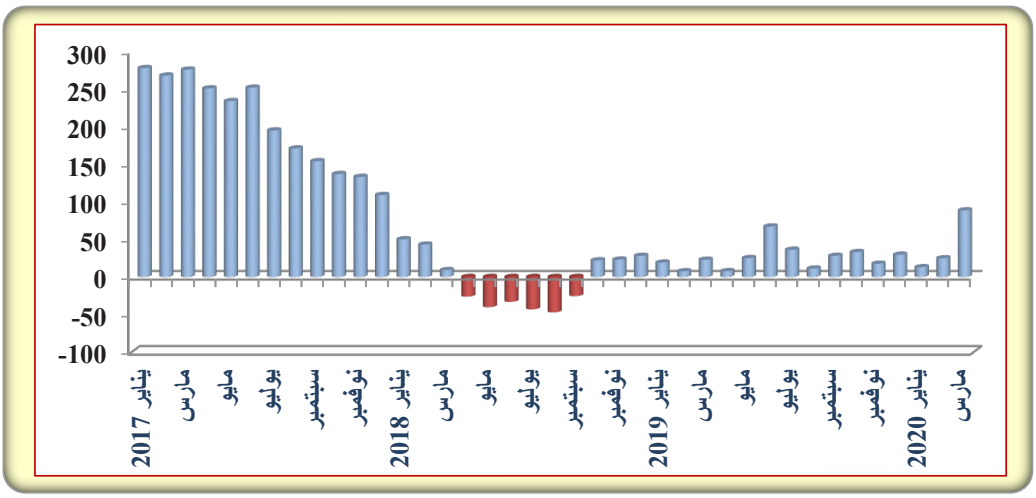

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **المخزون التجاري العالمي**[10]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 306 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.295 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع

[10] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بنحو 385 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 356 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.246 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 468 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون في البحر**

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 بشكل ملحوظ بلغ 168 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.326 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 166 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط في الموانئ بنحو 145 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.204 مليار برميل، كما ارتفع مخزون النفط العائم على متن الناقلات بنسبة 23.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 122 مليون برميل. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى سعي المتعاملون لإيجاد مساحات التخزين في البر والبحر وسط ما يُعتقد بأنه فائض المعروض النفطي الأكبر على الإطلاق، على خلفية الإنخفاض الحاد في الطلب العالمي على النفط، بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

- **المخزون الاستراتيجي**

إنخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الأول من عام 2020 بمقدار 7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.818 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 14 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد استقر ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[11] في نهاية الربع الأول من عام 2020 عند نفس المستوى المُحقق خلال الربع السابق وهو 635 مليون برميل (385 مليون برميل من الخام الثقيل عالي الكبريت و 250 مليون برميل من الخام الأمريكي الخفيف)، منخفضاً بنحو 14 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل الميزانية الاتحادية، وذلك بهدف خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

[11] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

- **إجمالي المخزون العالمي**[12]

ارتفع ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى 9.390 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 517 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 620 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).***

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2019		2020	التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الأمريكتين	**1509**	**1538**	**1592**	**54**	**83**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1223	1261	1281	20	58
أوروبا	**979**	**972**	**1006**	**34**	**27**
أسيا/الهادي	**380**	**391**	**353**	**(38)**	**(27)**
إجمالي الدول الصناعية	**2868**	**2902**	**2951**	**49**	**83**
بقية دول العالم	**2910**	**2989**	**3295**	**306**	**385**
إجمالي المخزون التجاري**	**5778**	**5890**	**6246**	**356**	**468**
المخزون في البحر	**1160**	**1158**	**1326**	**168**	**166**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1832**	**1825**	**1818**	**(7)**	**(14)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	649	635	635	–	(14)
إجمالى المخزون العالمى	**8770**	**8873**	**9390**	**517**	**620**
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	60.7	63.3	80.7	17.4	20.0

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة:

ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

[12] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2019- 2020)
(مليار برميل)

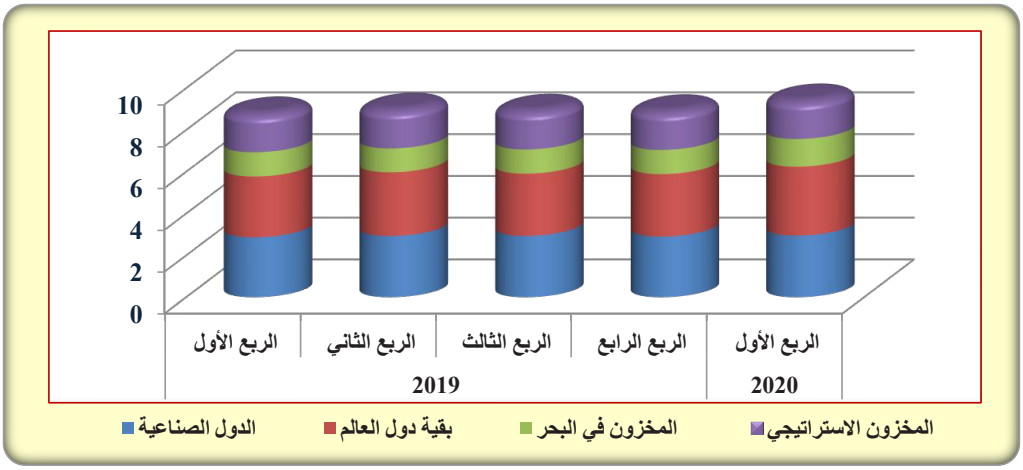

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الأول من عام 2020 قد ارتفعت بشكل ملحوظ لتبلغ 80.7 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى مرتفع بنحو 17.4 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 60.7 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل الجيوسياسية التي تاثرت بها أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020، توقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما أدى إلى تراجُع حدة التوترات التجارية بينهما بشكل كبير والتي استمرت على مدى العامين الماضيين. إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر يناير 2020، والضغوطات الاقتصادية الأمريكية الجديدة على القطاع النفطي في إيران، وإعلان بريطانيا خروجها رسمياً من الاتحاد الأوروبي.

2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام إلى حد ما بقوة الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك على خلفية العلاقة العكسية التي تربط بينهما. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام إنخفاضاً نسبياً خلال شهر يناير 2020، تزامناً مع ارتفاع الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة، رغم التقلبات الكبيرة في تقبل المخاطر وسط تزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. واستمر الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي خلال شهر فبراير 2020، حيث إنخفضت أسعار النفط الخام تزامناً مع ارتفاع قيمة الدولار مقابل غالبية العملات الرئيسية والناشئة وبخاصة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر، قبل أن يتأثر بشكل ملحوظ بالشكوك المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) خلال الأسبوع الأخير. وإنخفضت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال شهر مارس 2020، تزامناً مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية (باستثناء الفرنك السويسري والين الياباني) والعملات الناشئة، خلال أكثر الشهور تقلباً في أسواق العملات منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، والذي شهد الأسبوع الأول منه تسجيل أكبر تراجع للدولار الأمريكي في أسبوع واحد منذ 4 أعوام. هذا ويعود الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل رئيسي إلى بحث المستثمرون عن ملاذات استثمارية آمنة، وسط تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تراجع أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020، فقد إنخفضت أسعار النفط في شهر يناير 2020 متأثرة بمخاوف المستثمرين بشأن تراجع الطلب على النفط، على خلفية ارتفاع مخزونات النفط الأمريكية والمخاوف بشأن إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) خارج الصين، لتطغي على الآثار الإيجابية لتوقيع الولايات المتحدة والصين على المرحلة الأولى من الاتفاقية الجارية بينهما، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط. واستمر تراجع أسعار النفط الخام خلال شهر فبراير تزامناً مع تنامي مخاوف المستثمرين بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام، في ظل تسارع انتشار فيروس كورونا

المستجد (Covid-19) خارج الصين. واستمرت الرؤية السلبية للمضاربين والمستثمرين خلال شهر مارس 2020، على خلفية المخاوف بشأن وفرة المعروض النفطي، وبخاصة مع عدم توصل دول (أوبك +) إلى إتفاق بشأن خفض إضافي للإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم، إلى جانب المخاوف بشأن تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب القيود على السفر وإجراءات العزل التي بدأت تفرضها دول العالم للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 146 ألف ب/ي أى بنسبة 2.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 602 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. بينما إنخفضت **وارداتها من المنتجات النفطية** بحوالى 239 ألف ب/ي أي بنسبة 10.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 86 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة ***لمصادر الواردات من النفط الخام***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 86.3% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بحوالي 76.8% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 61.1% من اجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 54.1% خلال الربع المماثل من العام السابق.

واستحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 13.7% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بحوالي 23.2% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 12.5% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 16.8% خلال الربع المماثل من العام السابق.

أما فيما يخص ***مصادر الواردات من المنتجات النفطية***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 95.4% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بحوالي 89.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 29.1% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 32.4% خلال الربع المماثل من العام السابق.

بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 4.6% فقط من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بحوالي 10.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 4% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 7.4% خلال الربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).***

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار توقف واردات الولايات المتحدة النفطية من فنزويلا خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا والتي دخلت حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019، مقابل استحواذ فنزويلا على حصة بلغت حوالي 4.1% و 2.2% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية على الترتيب خلال الربع المماثل من العام السابق.

الجدول (10)

مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2019- 2020)

(مليون برميل / يوم)

النفط الخام					المنتجات النفطية				
الربع الأول 2019		الربع الأول *2020			الربع الأول 2019		الربع الأول *2020		
الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	
1.6	**23.2**	**0.9**	**13.7**	**دول أوبك**	**0.2**	**10.4**	**0.1**	**4.6**	**دول أوبك**
1.2	16.8	0.8	12.5	الدول الأعضاء في أوابك	0.2	7.4	0.07	4.0	الدول الأعضاء في أوابك
0.4	6.4	0.1	1.2	دول أوبك غير العربية	0.1	3.0	0.03	0.6	دول أوبك غير العربية
5.4	**76.8**	**5.5**	**86.3**	**دول خارج أوبك**	**1.9**	**89.6**	**1.9**	**95.4**	**دول خارج أوبك**
3.8	54.1	3.9	61.1	كندا	0.7	32.4	0.6	29.1	كندا
0.6	8.9	0.7	11.0	المكسيك	0.2	10.1	0.5	24.5	روسيا
0.4	5.2	0.3	4.7	كولومبيا	0.04	2.1	0.12	5.8	المكسيك
0.6	8.6	0.6	9.5	باقي دول العالم	0.1	5.0	0.11	5.3	كوريا الجنوبية
					0.07	3.3	0.06	3.1	المملكة المتحدة
					0.1	4.1	0.06	2.7	هولندا
					0.12	5.6	0.06	2.7	الهند
					0.03	1.3	0.04	1.9	البرتغال
					0.04	1.9	0.04	1.8	كولومبيا
					0.04	1.7	0.03	1.7	أسبانيا
					0.06	2.8	0.03	1.7	بلجيكا
					0.02	1.0	0.03	1.5	سنغافورة
					0.02	1.1	0.03	1.5	اليابان
					–	–	0.03	1.3	الاكوادور
					0.07	3.1	0.02	1.0	البرازيل
					0.3	14.1	0.2	9.8	باقي دول العالم
7.0		**6.4**		**إجمالي الواردات**	**2.1**		**2.0**		**إجمالي الواردات**

*بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (19)
مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، (2019- 2020)
(%)

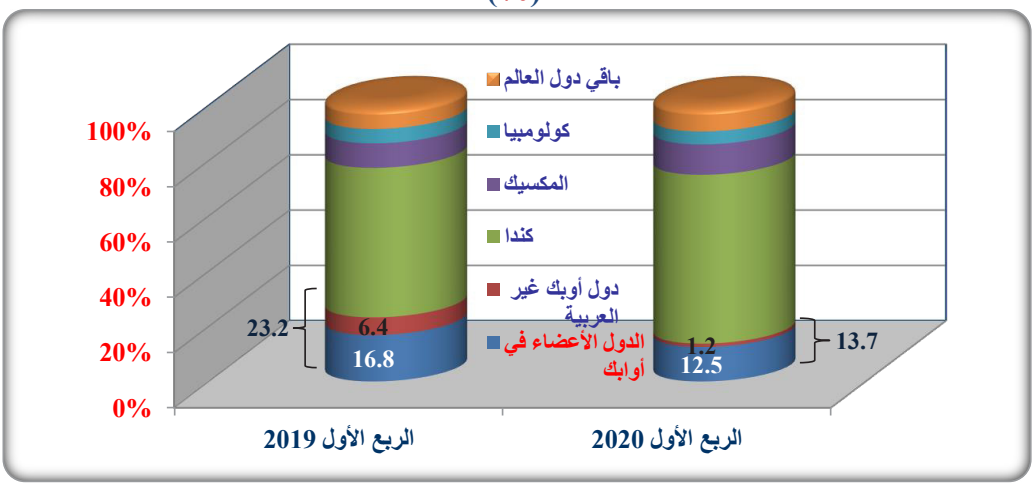

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (20)
مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، (2019- 2020)
(%)

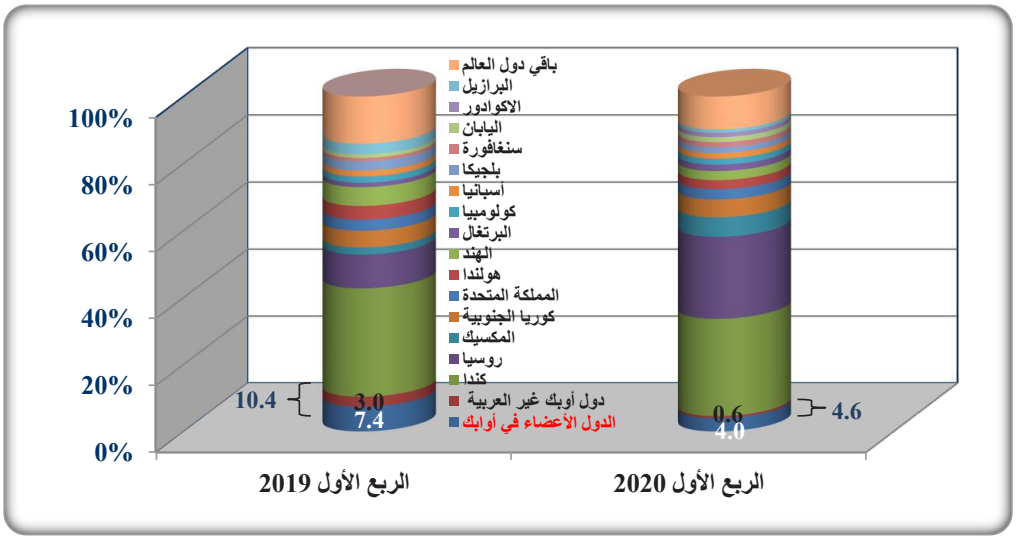

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وعلى جانب ***الصادرات***، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 177 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 850 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 242 ألف ب/ي، أى بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 591 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة ***لوجهة الصادرات من النفط الخام***، تأتي كندا في المرتبة الأولى بنسبة 14.9% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنسبة 16.9% خلال الربع المماثل من العام السابق، وتأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية بنسبة 12.6%، وهولندا في المرتبة الثالثة بنسبة 11%. هذا وقد توقفت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام إلى الصين خلال شهري يناير وفبراير 2020، وذلك برغم تراجع حدة التوترات حول التجارة بين الدولتين، على خلفية توقيع المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بينهما. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى توقف صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام إلى الصين خلال الفترة (أغسطس – أكتوبر) 2018 وخلال شهر يناير 2019، وفقاً للبيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

أما فيما يخص ***وجهة الصادرات من المنتجات النفطية***، تأتي الدول الأسيوية في المرتبة الأولى بنسبة 20.8% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنسبة 19.3% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها المكسيك بنسبة 18.9% مقارنة بنسبة 22.7% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على حوالي 17.2%، واستحوذت الدول الأوروبية وكندا على حوالي 15.5% و 11.8% على الترتيب، ***كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).***

الجدول (11)
وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، (2019- 2020)
(مليون برميل / يوم)

	النفط الخام				المنتجات النفطية				
	الربع الأول 2019		الربع الأول 2020*			الربع الأول 2019		الربع الأول 2020*	
	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
كندا	0.5	16.9	0.5	14.9	الدول الأسيوية	0.9	19.3	1.1	20.8
كوريا الجنوبية	0.4	12.9	0.5	12.6	المكسيك	1.1	22.7	1.0	18.9
هولندا	0.31	11.2	0.4	11.0	دول أمريكا اللاتينية	0.9	19.0	0.9	17.2
المملكة المتحدة	0.2	9.0	0.3	9.1	الدول الأوروبية	0.7	13.8	0.9	15.5
الهند	0.26	9.7	0.3	7.5	كندا	0.5	9.5	0.6	11.8
تايوان	0.17	6.4	0.23	6.4	باقي دول العالم	0.8	15.7	0.9	15.8
سنغافورة	0.08	2.8	0.18	5.0					
تايلاند	0.17	6.3	0.16	4.6					
ايطاليا	0.11	4.2	0.11	3.2					
فرنسا	0.05	2.0	0.08	2.2					
المانيا	0.03	1.2	0.08	2.1					
البرازيل	0.03	1.0	0.08	2.1					
النمسا	0.00		0.07	2.0					
أسبانيا	0.02	0.8	0.06	1.7					
الدنمارك	0.01	0.4	0.06	1.7					
ايرلندا	0.04	1.5	0.05	1.5					
بيرو	0.01	0.3	0.05	1.4					
فيتنام	0.02	0.6	0.05	1.4					
اندونيسيا	0.00		0.04	1.2					
باقي دول العالم	0.3	12.8	0.3	8.4					
إجمالي الصادرات	**2.7**		**3.6**		**إجمالي الصادرات**	**4.9**		**5.5**	

* بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، (2019- 2020)
(%)

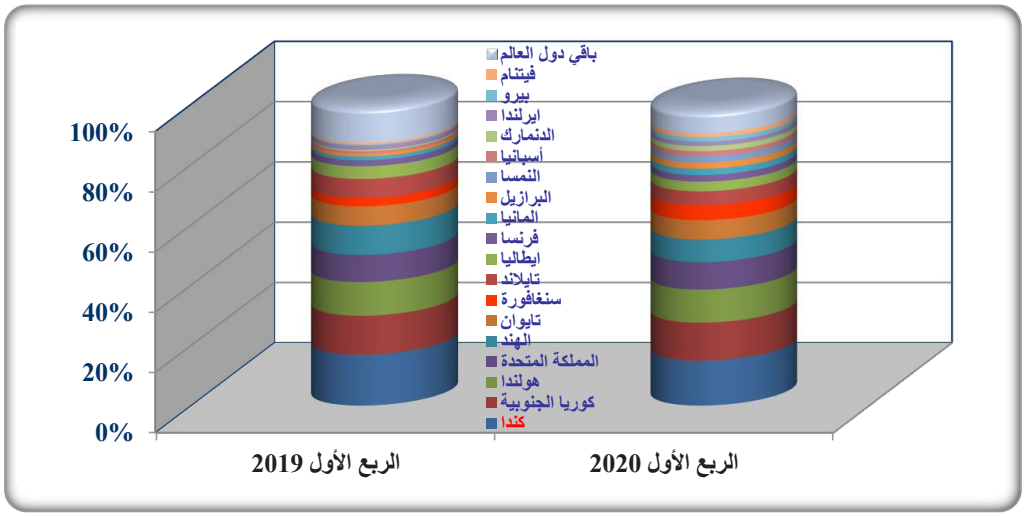

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، (2019- 2020)
(%)

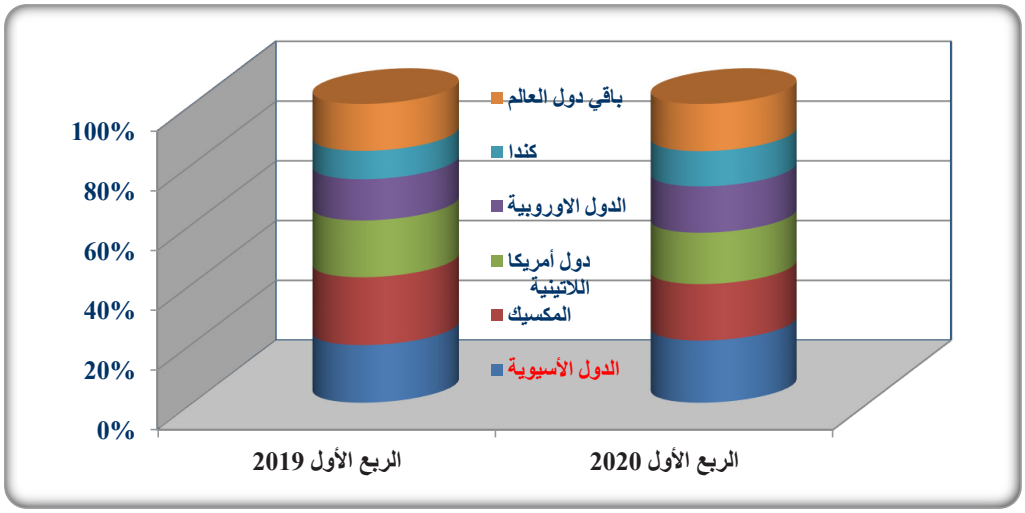

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وبذلك ارتفع صافي الصادرات النفطية للولايات المتحدة إلى نحو 592 ألف ب/ي خلال الربع الأول من عام 2020، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 79 ألف ب/ي خلال الربع السابق الذي شهد تحول الولايات المتحدة إلى مصدر صافي للنفط، وصافي واردات نفطية بلغ نحو 1.5 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).***

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2019		4.3	9.9	4.6
الربع الثاني		4.1	10.0	4.5
الربع الثالث		3.9	9.9	4.5
الربع الرابع		2.9	10.8	4.6
الربع الأول 2020*		2.9	10.2	4.7
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2019	(0.031)	(0.600)	0.100
	الربع الأول 2019	(1.451)	0.347	0.100

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2019		(2.8)	(0.100)	(0.301)
الربع الثاني		(2.9)	0.067	(0.340)
الربع الثالث		(2.8)	(0.017)	(0.483)
الربع الرابع		(3.0)	(0.233)	(0.472)
الربع الأول 2020*		(3.5)	(0.450)	(0.167)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2019	(0.481)	(0.217)	0.306
	الربع الأول 2019	(0.677)	(0.350)	0.135

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
- Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
- General Administration of Customs, China –

2.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الصين*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 600 ألف ب/ي، أي بنسبة 5.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 10.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 347 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى إنخفاض واردات الصين من النفط الخام بنحو 0.2 مليون ب/ي فقط خلال شهري يناير وفبراير 2020، رغم جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، لتصل إلى نحو 10.5 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى أن طلبيات الاستيراد لهذين الشهرين قد قُدمت قبل شهور من بدء تلك الجائحة. وتراجعت واردات الصين من النفط الخام بشكل ملحوظ خلال شهر مارس مسجلة 9.7 مليون ب/ي، وهو أقل مستوى منذ شهر يوليو 2019، نتيجة إنخفاض معدلات تشغيل مصافي التكرير، تزامناً مع التراجع الحاد في الطلب على النفط، على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل التي فرضتها الصين للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). يذكر أن واردات الصين من النفط الخام قد سجلت مستوى قياسي بلغ 11.1 مليون ب/ي خلال شهر نوفمبر 2019.

واستمر تراجع واردات الصين من النفط الخام الإيراني (المعاد تصديره عبر ماليزيا) خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك على خلفية الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية في شهر مايو 2019، والتي كانت الصين قبلها من أكبر المشترين للنفط الإيراني. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات إدارة الجمارك الصينية أن واردات الصين من النفط الخام الإيراني قد بلغت نحو 74 ألف ب/ي فقط خلال الربع الأول من عام 2020، بإنخفاض بلغت نسبته 84.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في المقابل واصلت المملكة العربية السعودية احتفاظها بمركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغت واردات الصين من النفط الخام السعودي حوالي 1.77 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2020، وهو مستوى أعلى من متوسط الواردات البالغ 1.67 مليون ب/ي في عام 2019، وبارتفاع بلغت نسبته 15.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

كما إنخفضت واردات الصين من المنتجات النفطية بحوالي 267 ألف ب/ي، أي بنسبة 18.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 167 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020. في حين إنخفضت صادراتها من المنتجات النفطية بشكل طفيف بلغ حوالي 50 ألف ب/ي، أي بنسبة 3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 183 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وبذلك تظل الصين مصدر صافي للمنتجات النفطية منذ شهر نوفمبر 2019.

وبشكل عام إنخفض ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 817 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 9.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 3 آلاف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً.***

3.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي لتبلغ حوالي 4.7 مليون ب/ي، وذلك على خلفية حصول الهند على بعض شحنات النفط الخام المُخفضة التي تم تحويلها من الصين بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما ارتفعت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 89 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 268 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى الجزء الأكبر من هذا الارتفاع إلى النمو القوي في الواردات من غاز البترول المسال والديزل وزيت الوقود خلال شهر يناير 2020 مقارنة بالشهر السابق، قبل أن تتراجع بعد ذلك متأثرة بإجراءات الإغلاق الذي فرضته الهند للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، إنخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 217 ألف ب/ي، أي بنسبة 14% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 133 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 406 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.9% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 235 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2020، وفي هذا السياق، أظهرت أسواق المنتجات النفطية العالمية أداء متباين خلال شهر يناير، حيث تأثر قطاع التكرير الأمريكي بارتفاع مستويات المخزونات من المنتجات النفطية، واستمرار ضعف الطلب غير المتوقع على وقود التدفئة في مثل هذا التوقيت من العام. بينما شهدت أسواق المنتجات النفطية في أوروبا (بإستثناء زيت الغاز) مكاسب كبيرة، بدعم من ارتفاع الصادرات. وفي آسيا، شهدت أسواق المنتجات إتجاهاً صعودياً بدعم من المكاسب الملحوظة التي حققها زيت الوقود عالي الكبريت (HSFO)، وبرغم تعرض جميع فروق المنتجات الأخرى لخسائر.

وخلال شهر فبراير فقدت أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة وأوروبا قوتها نتيجة الضغوط الشديدة التي شهدتها أسواق وقود الطائرات، على خلفية اضطرابات قطاع الطيران الدولي، إنعكاساً لإنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) خارج الصين. في حين شهدت أسواق المنتجات الأسيوية ارتفاعاً حاداً في هوامش التكرير، بدعم من الإنخفاض الكبير في أسعار المواد الخام، وصادرات المنتجات القوية، مما أدى إلى تراجع الفائض المحلي من المنتجات النفطية، برغم الأضرار التي لحقت باستهلاك الوقود بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

وتأثرت أسواق المنتجات النفطية، بالتراجع الحاد في الطلب على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل التي تم فرضها للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، خلال شهر مارس 2020. حيث تراجعت أسواق التكرير في الولايات المتحدة، على الرغم من الإنخفاض الملحوظ في معظم المخزونات من المنتجات النفطية، وعادت هوامش التكرير في أسيا إلى المنطقة السلبة مجدداً. وكان الإتجاه الشائع الملاحظ في جميع الأسواق هو استمرار الخسائر الحادة في أسواق وقود الطائرات والكيروسين بسبب اضطرابات السفر الجوي.

هذا وقد تراجعت ***معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 3.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.2%، وهو مستوى منخفض بنحو 4.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أنه وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد ارتفعت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 82.3% خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس 2020 وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع الأول من شهر مارس 2013، تزامناً مع التراجع الحاد في الطلب المحلي، وذلك على خلفية القيود على السفر وإجراءات العزل المفروضة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، **كما يوضح الجدول (14).**

الجدول (14)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2019 – 2020)
(%)

المنطقة	2019		2020	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الدول الصناعية :	**84.2**	**85.2**	**82.7**	**(2.4)**	**(1.4)**
الأمريكتين	83.6	86.2	84.7	(1.5)	1.0
أوروبا	83.4	84.4	80.5	(3.9)	(3.0)
أسيا/الهادي	87.0	83.6	81.3	(2.3)	(5.7)
الدول النامية والمتحولة:	**82.7**	**81.4**	**76.3**	**(5.1)**	**(6.4)**
الدول الآسيوية النامية	91.9	88.7	79.9	(8.9)	(12.0)
دول الشرق الأوسط	84.0	84.1	76.8	(7.3)	(7.2)
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	57.9	62.0	60.1	(2.0)	2.2
دول أوروبا غيرالصناعية	80.0	80.0	80.0	–	–
المتوسط العالمي	**83.4**	**82.9**	**79.2**	**(3.7)**	**(4.2)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد إنخفضت خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغ 5 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 77.1 مليون برميل/ يوم، منخفضة بنحو 4.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

حيث إنخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 35.8 مليون برميل/ يوم. كما إنخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 3.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 41.3 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (15) والشكل (23).**

الجدول (15)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2019 – 2020)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2019		2020	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الدول الصناعية :	**37.5**	**37.3**	**35.8**	**(1.460)**	**(1.620)**
الأمريكتين	18.4	18.9	18.2	(0.700)	(0.190)
أوروبا	12.2	12.0	11.3	(0.680)	(0.880)
أسيا/الهادي	6.9	6.4	6.3	(0.080)	(0.550)
الدول النامية والمتحولة:	**44.1**	**44.8**	**41.3**	**(3.550)**	**(2.830)**
الدول الآسيوية النامية ومنها:	23.2	24.1	22.1	(1.940)	(1.080)
الصين	12.6	13.7	12.0	(1.640)	(0.580)
دول الشرق الأوسط	7.3	6.8	6.6	(0.250)	(0.750)
دول أمريكا اللاتينية	4.1	4.0	3.8	(0.260)	(0.300)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	7.0	7.1	6.8	(0.300)	(0.200)
أخرى**	2.5	2.6	2.3	(0.300)	(0.200)
الإجمالي العالمي	**81.6**	**82.1**	**77.1**	**(5.010)**	**(4.450)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

– OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (23)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2019- 2020)
(مليون برميل/ يوم)

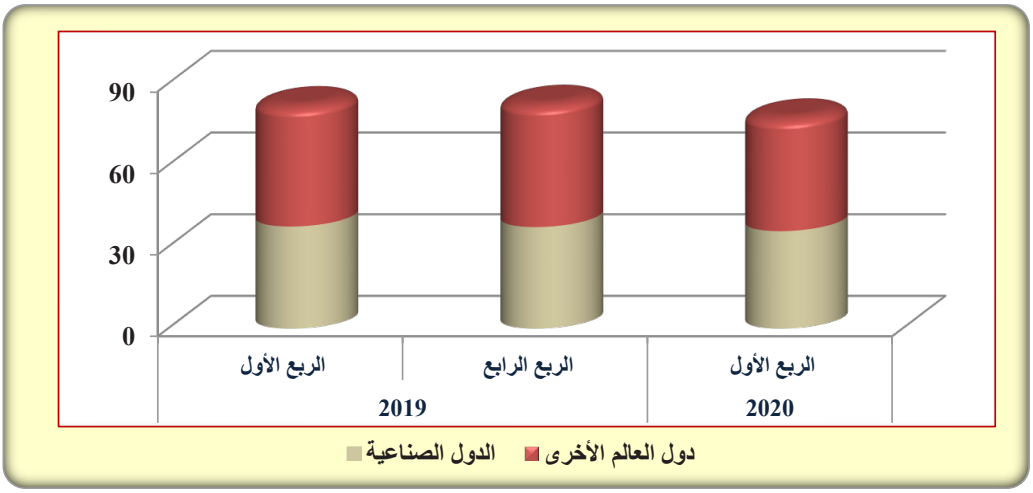

المصدر: Oil Market Intelligence, various issues. / OPEC, Oil Market Report, various issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 0.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.91 دولار لكل مليون و ح ب، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 1 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس[13] خلال الربع الأول من عام 2020، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 6.03 دولار لكل مليون و ح ب، ***كما يوضح الجدول (16).***

[13] بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارة بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

الجدول (16)
تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
(دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

		الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **
الربع الأول 2019		2.92	9.47
الربع الثاني		2.56	10.30
الربع الثالث		2.38	9.72
الربع الرابع		2.40	9.83
الربع الأول 2020		1.91	7.94
التغير عن (دولار/م و ح ب)	الربع الرابع 2019	(0.49)	(1.89)
	الربع الأول 2019	(1.01)	(1.53)

* كما هو في مركز هنري.
** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm

ويعزى إنخفاض متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020 إلى إنخفاض الطلب على الغاز الطبيعي في قطاعي الطاقة والصناعة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). بجانب استمرار إجمالي مخزونات الغاز الطبيعي عند مستويات مرتفعة، رغم إنخفاضه في نهاية الربع الأول من عام 2020 إلى أدنى مستوى له منذ نهاية شهر مايو 2019 وهو 1.986 تريليون قدم مكعب، حيث ما زال مرتفعاً عن متوسطه على مدار الخمس أعوام السابقة بنحو 286 مليار قدم مكعب، متأثراً بشكل كبير بطقس الشتاء المعتدل.

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية [14]

إنخفض متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري خلال الربع الأول من عام 2020 بحوالي 4.5 مليار متر مكعب، أي بنسبة 2% مقارنة بمستويات الربع السابق ليبلغ 218.9 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 20.7 مليار متر مكعب، أي بنسبة 10.4% مقارنة بالربع المماثل من عام 2019. ويُعد هذا الإنخفاض هو الأول منذ الربع الرابع من عام 2016.

[14] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج الغاز الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia، ومنطقة Anadarko . هذا وتُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ وبخاصة في حقلي Marellellus و Utica، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشهري من الغاز الصخري، فقد استهل الربع الأول من عام 2020، أي خلال شهر يناير عند مستوى 74.8 مليار متر مكعب. ثم إنخفض خلال شهر فبراير إلى 69.7 مليار متر مكعب وهو أدنى مستوى له منذ شهر يونيو 2019. قبل أن يعاود الارتفاع مسجلاً 74.4 مليار متر مكعب خلال شهر مارس، ***كما يوضح الشكل (24).***

الشكل (24)
متوسط الإمدادت الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2019 - 2020)
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)

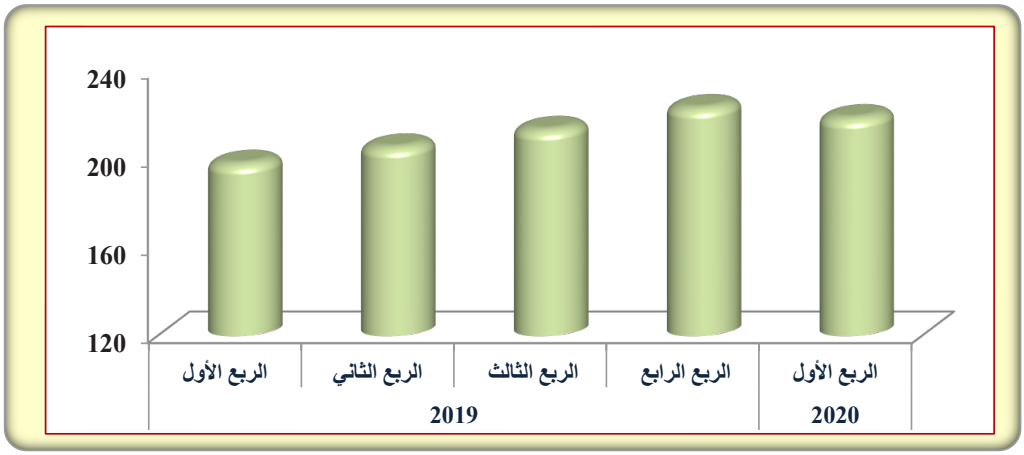

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ 83.5 مليار متر مكعب خلال شهر فبراير 2020، منخفضاً عن المستوى القياسي المُسجل في شهر ديسمبر 2019 والبالغ 90.5 مليار متر مكعب.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الأول من عام 2020.

1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***اليابان*** خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.3 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 1.6 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***الصين*** بمقدار 0.6 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.1 دولار/ مليون و ح ب، وهو مستوى منخفض بنحو 1.7 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***كوريا الجنوبية*** بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.8 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 2.5 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***تايوان*** بمقدار 0.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.2 دولار/ مليون و ح ب، منخفضاً بمقدار 1.4 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في ***أسواق شمال شرق آسيا*** من المصادر المختلفة خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 6.5 مليون طن، أي بنسبة 12.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 46.3 مليون طن، وهو مستوى منخفض بمقدار 5.3 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ***وفي هذا السياق***، لم تُصدر الصين أي بيانات

عن كمية أو أسعار وارداتها من الغاز الطبيعي المسيل خلال شهر يناير 2020. واحتفظت اليابان بمركزها كأكبر مستورد للغاز المسيل خلال شهري فبراير ومارس 2020 عقب تراجعها إلى المركز الثاني خلف الصين، للمرة الأولى، خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2019. في حين تراجعت الصين خلال شهر فبراير 2020 إلى المركز الثالث خلف كوريا الجنوبية، تزامناً مع إعلان إثنتان من أكبر مجموعات الطاقة في الصين، عن حالة "القوة القاهرة" والتي أتاحت لها إلغاء نحو 14 شحنة مستوردة من الغاز الطبيعي المسيل على الأقل، وهو بند مخصص عادة للكوارث الطبيعية، وبموجبه يتم تحرر كلا الجانبين من العقود، وتم تحويل تلك الشحنات إلى عملاء أخرين. يأتي ذلك بسبب التراجع الحاد في طلب الصين، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

تجدُر الإشارة إلى أن الصين قد أستأنفت مجدداً إستيراد الغاز الطبيعي المسيل من الولايات المتحدة، وذلك بعد إلغاء الصين للرسوم الجمركية المفروضة لتعزيز الواردات من السلع الأمريكية في إطار المرحلة الأولى من الإتفاقية التجارية بين الدولتين الموقعة خلال شهر يناير 2020.

كما تجدر الإشارة إلى أن موردي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين يواجهون منافسة كبيرة مع روسيا، منذ بدء ضخ الغاز الطبيعي المسيل من روسيا إلى الصين عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا"[15] في الثاني من شهر ديسمبر 2019، والذي من المتوقع أن يسهم في أن تصبح روسيا أحد أكبر مزودي الغاز الطبيعي المسيل إلى الصين.

ويوضح ***الجدول (17)*** الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

[15] يبلغ طول خط أنابيب "قوة سيبيريا" 4500 كيلو متر، بسعة 48 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وتصل تكلفته إلى 20 مليار دولار. ويأتي هذا المشروع في إطار صفقة موقعة بين شركة "غازبروم" وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية "CNPC" لتوريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي، من شرق سيبيريا إلى الصين، لمدة 30 عام.

الجدول (17)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق أسيا *

		الكميات المستوردة (مليون طن)					حصة الدول العربية من الواردات %	متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)			
		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية	الإجمالي		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية
	الربع الأول 2019	22.2	15.0	4.0	10.4	**51.6**	25.8	10.9	9.8	9.6	11.3
	الربع الثاني	16.4	13.5	4.0	9.6	**43.5**	21.8	9.5	8.7	8.4	9.2
	الربع الثالث	19.4	15.2	4.4	9.1	**48.1**	20.0	9.7	8.5	9.0	9.5
	الربع الرابع	19.4	17.0	4.6	11.8	**52.8**	22.1	9.4	8.7	8.3	8.9
	الربع الأول 2020	21.4	8.2	4.2	12.5	**46.3**	21.7	9.3	8.1	8.2	8.8
التغير عن	الربع الرابع 2019	2.0	(8.8)	(0.4)	0.7	**(6.5)**		(0.1)	(0.6)	(0.1)	(0.1)
	الربع الأول 2019	(0.8)	(6.8)	0.2	2.1	**(5.3)**		(1.6)	(1.7)	(1.4)	(2.5)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصة الدول العربية من الواردات لا تشمل بيانات الصين خلال شهر يناير 2020، حيث لم تصدر الصين بيانات عن مصادر وارداتها خلال هذا الشهر.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

3.3. مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت ***صادرات استراليا*** إلى أسواق شمال شرق أسيا خلال الربع الأول من عام 2020 حوالي 15.6 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 33.7% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها ***قطر*** بنسبة 16.6% ثم ***ماليزيا*** بنسبة 13.6%.

وقد بلغت ***صادرات الدول العربية*** إلى أسواق شمال شرق أسيا حوالي 10 مليون طن لتساهم بما نسبته 21.7% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 22.1% خلال الربع السابق و 25.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل[16]

وفيما يتعلق ***بصافي عائد الشحنات الفورية*** المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق أسيا في نهاية الربع الأول من عام 2020، فقد تراجع بشكل حاد، حيث تأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 2.21 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 2.08 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 2.03 دولار/ مليون و ح ب، واستراليا بصافي عائد 2 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 1.77 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 1.28 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة[17]

تأثر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الأول من عام 2020 بإنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19) إلى جانب بعض التحديات المتعلقة بالتمويل. حيث أدى إغلاق الاقتصاد في الصين التي تُعد المصدر الرئيسي لجميع منتجات صناعة الطاقة المتجددة، بسبب هذه الجائحة، إلى حدوث اختناقات في سلاسل التوريد للعديد من هذه المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة. كما أدى تراجُع النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تراجع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة، نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار مصادر الطاقة التقليدية، وهو ما قد ينعكس سلبياً على حجم الاستثمارات الموجهة نحو مصادر الطاقة المتجددة.

في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقرير لها صادر في شهر مايو 2020، إلى توقع تراجع نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال عام 2020، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2000، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). كما أشار التقرير إلى توقع مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بنحو 86% من قدرات التوليد المضافة للطاقات المتجددة خلال هذا العام، غير أنه من المتوقع إنخفاضهما بنسبة 18% و 12% على الترتيب مقارنة بعام 2019. مع توقع إنكماش إنتاج الوقود الحيوي المستخدم في قطاع النقل بنسبة

[16] عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

[17] المصادر:
- IEA, Renewable Energy Market Update, Outlook for 2020 and 2021.
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2019 & Renewable Capacity Statistics 2020.

13% في عام 2020، وهو أول انخفاض في الإنتاج منذ نحو عقدين. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى توقع تأثير أسعار النفط والغاز الطبيعي المنخفضة على القدرة التنافسية للطاقات المتجددة، وسيكون من المرجح تأجيل أو إلغاء العديد من الاستثمارات المخططة. ومع ذلك، يرى التقرير أن هناك فرصة لعكس هذا الاتجاه، من خلال جعل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة جزء رئيسي من حزم التحفيز المصممة لتنشيط الاقتصاد، وهو ما سيساهم في خلق فرص العمل، والحد من الانبعاثات.

كما تجدُر الإشارة إلى تأكيد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "IRENA " في أحدث تقاريرها، أن حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي يجب أن تزداد بنسبة تتجاوز الضعف بحلول عام 2030، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار التقرير إلى الإنتشار الذي تشهده تقنيات الطاقة المتجددة بالتوازي مع انخفاض تكاليفها، حيث إنخفضت تكاليف الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنحو 90% خلال السنوات العشر الماضية، كما إنخفضت أسعار توربينات الرياح بمقدار 50% خلال الفترة نفسها. ونوه التقرير إلى أهمية مضاعفة الاستثمار السنوي في قطاع الطاقات المتجددة من حوالي 330 مليار دولار في الوقت الحالي إلى ما يقارب 750 مليار دولار، لتسريع مسار تبني الطاقة المتجددة بالوتيرة المطلوبة. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1310.3 جيجاواط في نهاية عام 2019، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا وروسيا والهند والنرويج على حوالي 60% من ذلك الإجمالي. بينما إنخفض الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بشكل طفيف بلغ نحو 0.1% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 4158.2 تيراواط ساعة في عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، ***كما يوضح الجدول (18).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2019 نحو 7.153 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال

العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 18.259 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى منخفض بنحو 7% مقارنة بعام 2016، ***كما يوضح الجدول (19).***

هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 622.7 جيجاواط في نهاية عام 2019، وتُعد أسيا أكبر سوق أقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 41.5% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 31.5%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 16.6%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 18.4% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 1134.4 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (18).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2019 نحو 1.648 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 17.9% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.694 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8% مقارنة بعام 2016، ***كما يوضح الجدول (19).***

والجدير بالذكر أنه استجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشاريع بتوسيع وفتح مصانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 20% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 586.4 جيجاواط في نهاية عام 2019، وحققت أربعة أسواق رئيسية نحو 58.6% من هذه الزيادة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والهند.هذا وقد بدأت الأسواق الناشئة في المساهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشمسية المنتجة بنحو 32.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 437.3 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (18).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2019 نحو 4.603 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 125.5% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من مصر والامارات والسعودية. وتضاعف إجمالي إنتاج الدول الأعضاء من الطاقة الشمسية ليصل إلى نحو 2.344 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (19).***

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، حيث قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/ كيلوواط ساعة، كما قدمت عدة دول من بينها الهند والأردن والسعودية وجنوب افريقيا والامارات عطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى إنخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية[18]:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 5.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 123.8 جيجاواط في نهاية عام 2019، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 495.4 تيراواط ساعة، ***كما يوضح الجدول (18).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2019 نحو 0.125 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنسبة 10.6% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.459 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى أقل بنحو 0.01 تيراواط ساعة فقط مقارنة بمستوى العام السابق، ***كما يوضح الجدول (19).***

هذا وتحرز صناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضافة إلى المخاوف بشأن استدامة بعض أشكال الطاقة الحيوية قد إنعكست سلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

[18] الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية .

الجدول (18)
قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2019
(جيجاواط)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	0.001	1.883	0.001	**1.885**
البحرين	–	0.001	0.006	–	**0.007**
الجزائر	0.228	0.010	0.448	–	**0.686**
تونس	0.066	0.245	0.062	–	**0.373**
السعودية	–	0.003	0.394	–	**0.397**
سورية	1.494	0.001	0.002	0.007	**1.504**
العراق	2.514	–	0.037	–	**2.551**
قطر	–	–	0.005	0.038	**0.043**
الكويت	–	0.012	0.093	–	**0.105**
ليبيا	–	–	0.005	–	**0.005**
مصر	2.851	1.375	1.668	0.079	**5.973**
الدول الأعضاء	**7.153**	**1.648**	**4.603**	**0.125**	**13.529**
العالم	**1310.3**	**622.7**	**586.4**	**123.8**	**2536.8**

المصدر: IRENA, Renewable Capacity Statistics 2020.

الجدول (19)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017
(تيراواط ساعة)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	0.001	0.785	0.006	**0.792**
البحرين	–	0.001	0.008	–	**0.009**
تونس	0.017	0.449	0.112	–	**0.578**
الجزائر	0.056	0.019	0.560	–	**0.635**
السعودية	–	0.005	0.155	–	**0.160**
سورية	0.754	0.001	–	0.033	**0.788**
العراق	4.582	–	0.057	–	**4.640**
قطر	–	–	0.008	0.115	**0.123**
الكويت	–	0.018	0.049	–	**0.066**
ليبيا	–	–	0.008	–	**0.008**
مصر	12.850	2.200	0.602	0.305	**15.957**
الدول الأعضاء	**18.259**	**2.694**	**2.344**	**0.459**	**23.756**
العالم	**4158.2**	**1134.4**	**437.3**	**495.4**	**6190.9**

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2019.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030)، التى اعتمدتها القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013. وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2017 أصدرت جامعة الدول العربية دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية المُحدث، الذي أخذ في الاعتبار التوجه الذي اعتمدته الدول العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030، وبشكل خاص الهدف السابع المرتبط باستدامة أنظمة الطاقة. متضمناً مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، ***كما هي موضحة في الجدول (20)***

الجدول (20)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الامارات	مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 44% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 37% عام 2030.
السعودية	تغطية جزء من احتياجات الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 30% عام 2032.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	رفع مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية إلى 500 م.و في عام 2022.
الكويت	مساهمة الطاقة البديلة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة 20% عام 2022.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2017.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2020 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. بدء تطبيق إتفاق دول (أوبك +) بشأن خفض إضافي للإنتاج

بدأت دول منظمة أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) تطبيق الإتفاق الذي تم التوصل إليه في إجتماعها الوزاري السابع الذي عُقد في السادس من شهر ديسمبر 2019، بشأن إجراء خفض إضافي بنحو 500 ألف برميل/يوم على مستويات الإنتاج المتفق عليها مسبقاً في الاجتماع الوزاري الخامس، وذلك اعتباراً من بداية شهر يناير 2020 وحتى نهاية شهر مارس 2020. ومن شأن هذا الاتفاق أن يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك +) بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، بالإضافة إلى ذلك ستواصل العديد من الدول المشاركة في الإتفاق مساهماتها الطوعية الإضافية، مما قد يؤدي إلى خفض إنتاج دول (أوبك +) بأكثر من 2.1 مليون برميل/يوم، ***كما يوضح الجدول (21)***.

الجدول (21)
تخفيضات الإنتاج الإضافية وفقاً للإتفاق
بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) في شهر ديسمبر 2019
(مليون برميل/يوم)

	مستوى الإنتاج المرجعي*	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019	الكمية الإضافية المتفق على خفضها بدء من شهر يناير 2020
دول أوبك	**26.749**	**(0.812)**	**25.937**	**(0.372)**
الجزائر	1.057	(0.032)	1.025	(0.012)
أنجولا	1.528	(0.047)	1.481	–
الكونغو	0.325	(0.010)	0.315	(0.004)
الإكوادور	0.524	(0.016)	0.508	–
غينيا الاستوائية	0.127	(0.004)	0.123	(0.001)
الجابون	0.187	(0.006)	0.181	(0.002)
العراق	4.653	(0.141)	4.512	(0.050)
الكويت	2.809	(0.085)	2.724	(0.055)
نيجيريا	1.738	(0.053)	1.685	(0.021)
السعودية	10.633	(0.322)	10.311	(0.167)
الإمارات	3.168	(0.096)	3.072	(0.060)
دول خارج أوبك	**18.320**	**(0.383)**	**17.937**	**(0.131)**
أذربيجان	0.796	(0.020)	0.776	(0.007)
البحرين	0.227	(0.005)	0.222	(0.002)
برونوي	0.131	(0.003)	0.128	(0.001)
كازخستان	1.900	(0.040)	1.860	(0.017)
ماليزيا	0.627	(0.015)	0.612	(0.005)
المكسيك	2.017	(0.040)	1.977	(0.018)
عُمان	0.995	(0.025)	0.970	(0.009)
روسيا	11.421	(0.230)	11.191	(0.070)
السودان	0.074	(0.002)	0.072	(0.001)
جنوب السودان	0.132	(0.003)	0.129	(0.001)
إجمالي دول (أوبك +)	**45.069**	**(1.195)**	**43.874**	**(0.503)**

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول (أوبك +) باستثناء الكويت، و أذربيجان، و كازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا و إيران و فنزويلا من إتفاق خفض الإنتاج.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت و أذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية المشتركة لمراقبة الإنتاج وفقاً لإتفاق دول (أوبك +)

عُقد الاجتماع الاستثنائي للجنة الفنية المشتركة لمراقبة الإنتاج خلال الفترة من 4 إلى 6 فبراير 2020 بمقر منظمة أوبك، بالعاصمة النمساوية، فيينا. وأوصت اللجنة في نهاية الإجتماع بتمديد تعديلات الإنتاج الطوعية في إطار "إعلان التعاون" حتى نهاية عام 2020، والمضي في تعديل إضافي حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020. وذلك على خلفية الآثر السلبي لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على الطلب على النفط وأسواق النفط.

3. الاجتماع الثامن عشر للجنة الوزارية المعنية بمراقبة إتفاق دول (أوبك +)

عُقدت أعمال الاجتماع الثامن عشر للجنة الوزارية المعنية بمراقبة اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) في الرابع من شهر مارس 2020، برئاسة سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي – رئيس اللجنة، ونظيره الروسي – نائب رئيس اللجنة، والأمين العام لمنظمة أوبك. وعقب أختتام أعمال اللجنة التي مُنع من حضورها الصحفيين بطلب من الأمانة العامة لمنظمة أوبك خوفاً من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، صرح معالي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة بدولة الكويت، الدكتور/ خالد الفاضل، "أن اللجنة سوف ترفع تقريرها حول الوضع النفطي العالمي للإجتماع الوزاري (الاستثنائي) رقم 178 لدول أوبك كما أوضح "أن اللجنة معنية بمراقبة خفض الإنتاج ومستويات الإنتاج ونسب الالتزام للدول من منظمة أوبك والدول من خارجها فضلاً عن مناقشة الاحصائيات وجداول الإنتاج للدول جميعاً".

4. الاجتماع رقم 178 (الاستثنائي) لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

عُقد الإجتماع رقم 178 (الاستثنائي) لدول منظمة أوبك في الخامس من شهر مارس 2020، بمقر المنظمة بالعاصمة النمساوية، فيينا، برئاسة معالي وزير الطاقة بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، المهندس/ محمد عرقاب. هذا وقد أحاط الإجتماع علماً بتطورات سوق النفط منذ الإجتماع الأخير في السادس من شهر ديسمبر 2019 واستعرض توقعات سوق النفط للفترة المتبقية من عام 2020. وأشار الإجتماع إلى أن تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid-19) له تأثير سلبي كبير على التوقعات الاقتصادية العالمية والطلب على النفط في عام 2020، خاصة في الربعين الأول والثاني.

وبناءً على ذلك، وبالنظر إلى توافق الآراء حول وجهات نظر سوق النفط، تم الإتفاق على، رفع توصية إلى الاجتماع الوزاري الثامن لدول (أوبك +) بتمديد مستويات التعديل المتفق عليها في الاجتماع رقم 177 لدول أوبك والإجتماع الوزاري السابع لدول (أوبك +) للفترة المتبقية من العام. وكذلك توصية بتعديل إضافي قدره 1.5 مليون برميل/ يوم حتى 30 يونيو 2020، يتم تطبيقه بالتناسب بين دول أوبك (1 مليون ب/ي) والدول غير الأعضاء في أوبك المشاركة في إعلان التعاون (0.5 مليون ب/ي). كما أحاط الإجتماع علماً بإعلان الإكوادور إنسحابها من عضوية منظمة أوبك، اعتباراً من 1 يناير 2020.

وعقب نهاية الاجتماع، عقد رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة أوبك المزيد من المشاورات، وقرروا التوصية بتمديد فترة التعديل الإضافي المقترح البالغ 1.5 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2020 ، بدلاً من 30 يونيو 2020.

4. الاجتماع الوزاري الثامن لدول (أوبك +)

عُقد الإجتماع الوزاري الثامن لدول (أوبك +) في السادس من شهر مارس 2020، هذا ولم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن إجراء خفض إضافي على الإنتاج أو حتى تمديد الإتفاق القائم بينهم والمقرر إنتهائه في الحادي والثلاثون من شهر مارس 2020. وفي هذا السياق، صرح وزير الطاقة الروسي بأن أعتباراً من أول أبريل 2020 لن تكون هناك قيود على إنتاج النفط.

5. الكويت توقع إتفاق لاستيراد الغاز المسيل من قطر لمدة 15 عام

وقعت مؤسسة البترول الكويتية إتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد للغاز المسيل مع شركة قطر للبترول، تزود بموجبها (شركة قطر للبترول) دولة الكويت بنحو 3 مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل سنوياً لمدة 15 عام. ووفقاً للاتفاقية ستبدأ شحنات الغاز الطبيعي المسيل الوصول لمحطة الاستقبال في مجمع الغاز الطبيعي المسيل في ميناء الزور الكويتي اعتباراً من عام 2022.

6. توقيع اتفاق لبناء مصنع لتكرير البترول في الجزائر

وقعت شركة "سوناطراك" الجزائرية عقد مع شركتين من إسبانيا وكوريا الجنوبية، لبناء مصنع لتكرير البترول الخام، تبلغ تكلفتة نحو 3.7 مليار دولار أمريكي، وتُقدر طاقته الإجمالية بحوالي 5 مليون طن سنوياً، ويتضمن العقد إنشاء وحدات معالجة وفضاء لتخزين المنتجات.

7. الإمارات تتفق مع اليابان على تخزين أكثر من 8.1 مليون برميل من النفط

وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" إتفاقاً للتعاون مع اليابان في مجال الطاقة لتخزين أكثر من 8.1 مليون برميل من النفط الخام في مستودعات يابانية لمدة ثلاث أعوام، وبموجب هذا الإتفاق، تستطيع شركة "أدنوك" تخزين النفط الخام في المنشآت اليابانية وبيعه إلى عملائها، شريطة أن تغطي أي نقص في إمدادات النفط بالسوق اليابانية بكميات محددة، إذا ما وقع.

8. اكتشاف حقل غاز طبيعي ضخم في الإمارات

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي بمخزون ضخم يُقدر بنحو 80 تريليون قدم مكعب، وهو ما سيساهم في الاقتراب من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويقع الحقل المكتشف في المنطقة المشتركة الواقعة بين إماراتي دبي وأبوظبي. وفي هذا السياق، وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" و"هيئة دبي للتجهيزات" على اتفاقية لتطوير موارد الغاز في المشروع المشترك الذي أطلق عليه أسم "حقل جبل علي".

9. انطلاق عمليات إنتاج النفط في حقل "الخفجي" المُشترك

أشارات عمليات الخفجي المشتركة في بيان لها إلى أنه تم البدء في عمليات الإنتاج التدريجي بحقل الخفجي من الآبار الأولية، وتشغيل المحطة البحرية، واستقبال النفط والغاز في المعامل البرية للمعالجة، ومن المتوقع الوصول إلى مستوى التشغيل الثابت والإنتاج حسب المواصفات. وفي هذا السياق، يذكر أنه في الرابع والعشرون من شهر ديسمبر 2019، وقعت كلاً من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية على اتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة "المقسومة" والتي تشمل حقلي "الخفجي" و"الوفرة"، واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما ومذكرة تفاهم تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج النفطي لدى الجانبين، وذلك بعد توقف دام لمدة خمس أعوام.

10. تراجع حاد في إنتاج ليبيا من النفط الخام

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، تراجع إنتاج النفط بشكل كبير منذ الثامن عشر من شهر يناير 2020، إثر إعلان المؤسسة حالة "القوة القاهرة"، بعد إيقاف تصدير النفط من موانئ رئيسية في شرق البلاد. وفي هذا السياق، يذكر أن إنتاج ليبيا من النفط الخام قد بلغ 91 ألف برميل/يوم فقط خلال شهر مارس 2020 مقارنة بنحو 1.140 مليون برميل/يوم خلال شهر ديسمبر 2019.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في تأجيل مؤتمر **الأطراف السادس والعشرين (COP26)** للأمم المتحدة حول تغير المناخ ، والذي كان من المقرر عقده في مدينة غلاسكو الإيرلندية في شهر نوفمبر 2020. وقد اتُخذ هذا القرار من قبل مكتب COP التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتعاون مع المملكة المتحدة وشركائها في إيطاليا. وسيتم تحديد مواعيد المؤتمر الذي تمت إعادة جدولته في عام 2021، في الوقت المناسب بعد إجراء مزيد من المناقشات مع الأطراف. ومن المقرر أن تتضمن إعادة الجدولة إمكانية تركيز جميع الأطراف على القضايا التي ستتم مناقشتها في هذا المؤتمر الحيوي وستتيح المزيد من الوقت لإجراء الاستعدادات اللازمة، في الوقت الذي سيواصل فيه جميع المعنيين العمل على زيادة الطموح المناخي وبناء القدرة على الصمود وخفض الانبعاثات، بما يتماشى مع إتفاق باريس لتغير المناخ.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أحدث التقارير الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية والتي تُظهر تراجعاً هو الأكبر على الإطلاق في إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، نتيجة الإغلاق الاقتصادي والقيود على السفر وإجراءات العزل التي إتخذتها دول العالم للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19). ووفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن ما يصل إلى نحو 2.6 مليار طن متري من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أي حوالي 8% من الإجمالي المُقدر لعام 2020، لن يتم إطلاقها. ***كما يوضح الشكل (25)***

الشكل (25)
التغير السنوي في الإنبعاثات المرتبطة بالطاقة (مليار طن متري)

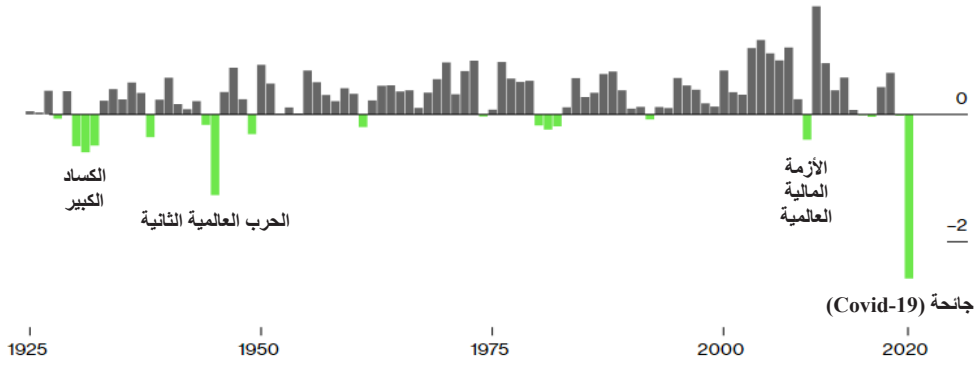

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

وعلى صعيد الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول:

1. **عُقد اجتماع افتراضي للمجموعة التفاوضية العربية لقضايا مفاوضات تغير المناخ يوم الأربعاء الموافق لـ 22 أبريل 2020**، وتم مناقشة مسائل من أهمها:

- التعديل على جدول المفاوضات القادمة نتيجة جائحة كوفيد-19.
- رأي المجموعة العربية حول موضوع المساهمات المحددة وطنيا INDC ، بأن يكون لدينا تصور واضح عدم الاستعجال بتسليم تلك المساهمات لسكرتارية الاتفاقية، والتريث بتقديمها حتى تتضح الصورة، وحتى الدول الصناعية لديها موقف بمراجعة مساهماتها بهذا الخصوص حتى 31 ديسمبر 2020.
- وصل الى رئيس المجموعة التفاوضية العربية اتصال هاتفي من **السيدة/ باتريشا اسبينوزا رئيسة الاتفاقية**، تؤكد فيها على أن الاجتماعات الافتراضية مع الدول والمجموعات التفاوضية لن تؤدي إلى أي قرارات متعلقة بمواضيع التفاوض. كما سجلت المجموعة العربية بصفة رسمية التحفظ على أية مخرجات لهذه الاجتماعات.
- كما ناقش الاجتماع تقارير عامة عن المواضيع المختلفة المتعلقة باتفاق باريس كصندوق التمويل الأخضر، والمادة السادسة من الاتفاقية وتدابير الاستجابة وصندوق التكييف والشفافية والأمور المالية للاتفاقية وتوجه الموقف العربي فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المناخ في ظل الآثار الاقتصادية الاجتماعية المترتبة على الجائحة المالية.

2. **عُقد اجتماع افتراضي مع رئيس الهيئتين الفرعيتين SBI وSBSTA لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يوم الاثنين الموافق 2020/05/18**، حيث أكد رئيس الفريق التفاوضي العربي والمجتمعون على:

- أهمية أن تكون الاجتماعات الرسمية فعلية وليست افتراضية تحت أي ظرف كذلك التأكيد على رسائل تنظيمية فيما يتعلق بعقد الاجتماعات لضمان الشفافية والشمولية والعدالة في تنظيم الوقت لجميع الاجندات التي لها تواقيع وخطط عمل محددة وتجاوزت هذه المواعيد.

ومن جانب آخر، تمت الموافقة مؤخرا على انطلاق أول مشروع يقيمه صندوق التكيف للاتفاقية في الجمهورية التونسية، حيث يهدف المشروع الى تعزيز قدرات النظم البيئية وجودة الحياة في المناطق

الريفية في مدينة القيروان، وهو يعتبر أحد المبادرات الهامة المتعلقة بمجال التكيف تحت إطار الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ في منطقتنا العربية.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو 710 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 17.6 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 634 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الإنخفاض في الأساس إلى التراجع الحاد في إنتاج النفط في دولة ليبيا بنحو 819 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، وذلك على خلفية إعلان المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا حالة "القوة القاهرة"، بعد إيقاف تصدير النفط من موانئ رئيسية في شرق البلاد. إلى جانب تراجع إنتاج المملكة العربية السعودية بنحو 118 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق.وبالرغم من ارتفاع الإنتاج في كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت. ***كما يوضح الجدول (22) والشكل (26).***

الجدول (22)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليون برميل/يوم)

	2019		2020	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الامارات	2.535	2.538	2.689	0.150	0.154
البحرين	0.166	0.166	0.166	–	–
الجزائر	0.577	0.573	0.571	(0.003)	(0.006)
السعودية	7.610	7.484	7.386	(0.098)	(0.225)
العراق	3.785	3.814	3.812	(0.002)	0.027
قطر	0.335	0.335	0.337	0.002	0.002
الكويت	2.327	2.298	2.356	0.057	0.029
ليبيا	0.736	0.938	0.120	(0.818)	(0.616)
مصر	0.119	0.119	0.119	–	–
الإجمالي	**18.190**	**18.266**	**17.556**	**(0.710)**	**(0.634)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (26)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2016 -2020)

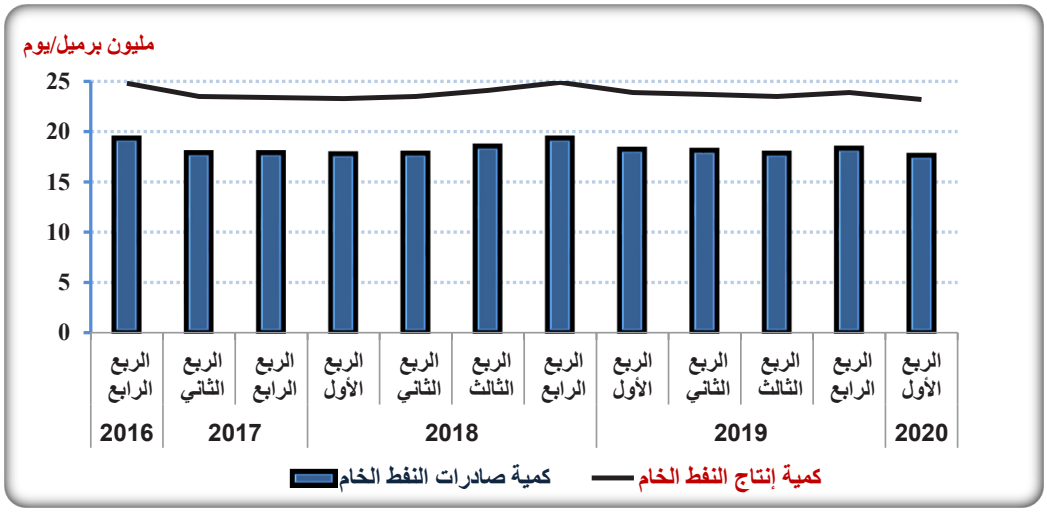

ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج الاستهلاك يمثل الصادرات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوابك من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2020 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد إنخفضت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يناير 2020 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 17.602 مليون ب/ي، عندما إنخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.262 مليون ب/ي.

وواصلت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إنخفاضها لتصل إلى 17.035 مليون ب/ي في شهر فبراير 2020، نتيجة إنخفاض كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 22.695 مليون ب/ي. وفي شهر مارس 2020، شهدت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو مليون ب/ي، لتسجل أعلى مستوى لها خلال الربع الأول من عام 2020 وهو 18.030 مليون ب/ي، وذلك على خلفية زيادة كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.569 مليون ب/ي، كما يعزى جزء من هذا الارتفاع إلى التراجع النسبي في

الطلب على النفط في الدول الأعضاء على خلفية القيود على السفر وتدابير العزل المفروضة لمنع إنتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الإنخفاض الحاد في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الأول من عام 2020، وبخاصة خلال شهر مارس، على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد إنخفضت بنحو 24.1 مليار دولار، أي بنسبة 22.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82.8 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 21.1 مليار دولار، أي بنسبة 20.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (23) والشكل (27).***

الجدول (23)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2019-2020)*

(مليار دولار)

	2019		2020	التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2019	الربع الأول 2019
الامارات	14.8	14.9	12.6	(2.3)	(2.2)
البحرين	0.9	1.0	0.8	(0.2)	(0.2)
الجزائر	3.3	3.4	2.7	(0.7)	(0.6)
السعودية	43.7	44.1	35.2	(8.9)	(8.5)
العراق	21.3	22.0	17.6	(4.4)	(3.7)
قطر	1.9	2.0	1.6	(0.4)	(0.3)
الكويت	13.2	13.4	10.9	(2.5)	(2.3)
ليبيا	4.2	5.5	0.9	(4.6)	(3.3)
مصر	0.7	0.7	0.6	(0.1)	(0.1)
الإجمالي	**104.0**	**106.9**	**82.8**	**(24.1)**	**(21.1)**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (27)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2016 -2020)

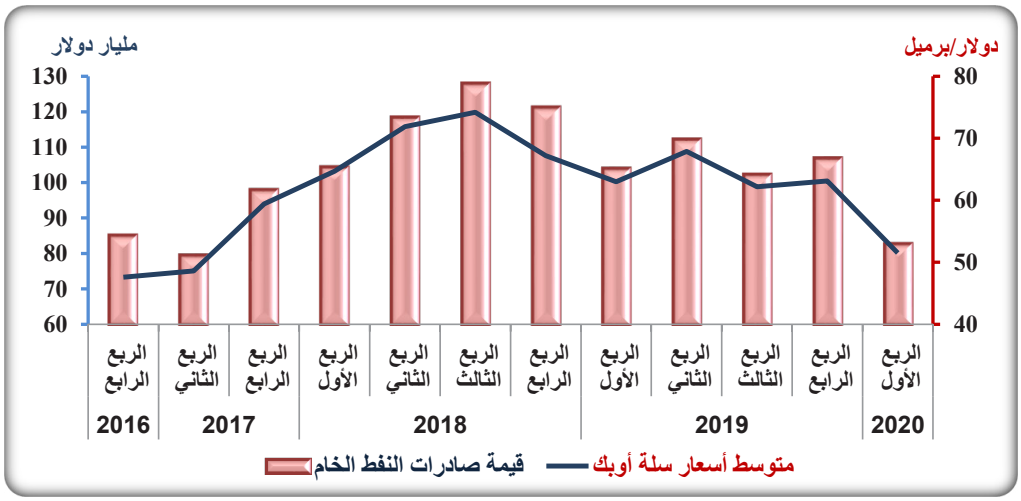

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2020 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد إنخفضت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر يناير 2020 بشكل طفيف مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 35.8 مليار دولار، تزامناً مع إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 65.1 دولار/برميل. وتواصل الإنخفاض في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال شهر فبراير 2020 لتصل إلى 27.8 دولار/برميل، نتيجة إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 55.5 دولار/برميل. وفي شهر مارس 2020 إنخفضت القيمة المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الأول من عام 2020 وهو 19.3 مليار دولار، تزامناً مع التراجع الحاد في السعر الفوري لسلة خامات أوبك بأكبر إنخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ليصل إلى 33.9 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2003.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2020، حيث تراجعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ، عقب التحسن الذي شهدته في نهاية عام 2019. ويعزى ذلك في الأساس إلى التراجع الكبير في أداء الاقتصاد العالمي (رغم البداية القوية في مطلع العام) وما صاحبه من تراجُع حاد في مستويات الطلب على النفط، بسبب تدابير العزل والقيود العالمية المفروضة على السفر، على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد (Covid-19)، وهو ما أدى إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية، ومن ثم إنخفاض الإيرادات النفطية والتي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي في الدول الأعضاء، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا وقد ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء في المنظمة، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية منذ عام 2018، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي. في حين يتوقع أن تستفيد الدول الأعضاء من السياسات النقدية والمالية التحفيزية التي تبنتها في الآونة الأخيرة لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19)،غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى القريب.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)